

١٣

سلسلة رؤى معاصرة

البوسنة والهرسك

جيل ما بعد الحرب.. إلى أين؟

نبيل شبيب

السنة الثانية - العدد الثالث عشر - شوال ١٤٣١هـ - سبتمبر ٢٠١٠م

توطئـة
أطياف تاريخية
انطباعات زائر
مخطط دايتون
أرقام ومؤشرات
نظرة استشرافية

توطئة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أعترف بأنني عندما أكتب عن البوسنة والهرسك لا يسهل عليّ أن أكتب بمنطق "الحياد المجرّد"، فعلاقتي بهذا البلد الإسلامي الأوروبي علاقة محبة وولاء، نشأت وترسّخت من خلال متابعة قديمة متجدّدة له ولأوضاع المسلمين فيه وفي مجموع منطقة البلقان، الموزّعين كغالبيات سكانية في البوسنة والهرسك، وكوسوفا، وألبانيا، وكأقليات متفاوتة النسب في الجبل الأسود (لا سيما إقليم سنجق) وكروآتيا وسلوفينيا وصربيا ومقدونية ورومانيا وبلغاريا حتى اليونان.

كانت دوما متابعة عميقة التأثير على النفس، وأشدّ تأثيرا منها المتابعة لسنواتٍ أثناء الحرب الصربية ضدّ البوسنة والهرسك، إذ تواصلت يوما بيوم بحكم العمل الإعلامي، وبحكم علاقات شخصية واسعة النطاق، نشأت مع مسلمين بوسنيين لجؤوا إلى ألمانيا، وامتدّت إلى مراسلين وصحفيين يعملون في ساحة الحرب، أتبادل معهم الحديث بما يتجاوز متطلبات المهنة آنيّا، فينكشف لي من الوقائع ما ضاعف ارتباطي بالبوسنة والهرسك ومصيرها ومستقبلها وبأهلها وبمعاناتهم وبما يواجههم من عدوان وحشي على أرضهم، و"تآمر" دولي مكشوف في المحافل الدولية.

أصبح ارتباطي بالبوسنة والهرسك ارتباطا عقديا، وإنسانيا، ومهنيا، وشخصيا.. وأصبحت أتطلّع إلى استقلالها الحقيقي، ووحدة أراضيها، وتقدّمها، وإسلامها، مثلما أتطلّع إلى ذلك على صعيد البلدان الإسلامية جميعا، مع قدر إضافي يرتبط بنوعية ما واجهته منطقة البلقان، وكثافته وأبعاده عبر مائة عام وأكثر، ويشابه عندي ما واجهته فلسطين وما حولها عبر الفترة نفسها.

كان من المتابعة ما حمل صاحبها على أمواج التاريخ، مع ما خطّه المؤرّخ الكبير محمود شاكر تخصيصا، بالإضافة إلى العديد من المصادر الغربية، لا سيّما الألمانية، وقد كنت أتردّد في سنّ الشباب عندما أتحدّث عن (يوغوسلافيا) في بعض المؤتمرات والندوات الإسلامية في الغرب (ومرة في السودان أيضا) عن ذكر المصادر الإسلامية وحدها، ويغلب على ظنّي أنّ بعض ما ورد فيها مبالغ فيه، لا سيما من حيث تعداد السكان، حتى إذا وقعت الحرب في تسعينات القرن الميلادي العشرين انكشفت بوضوح صحّة ما تذكره المصادر الإسلامية (كتقدير محمود شاكر لعدد المسلمين بخمسة ملايين وخمسمائة ألف) مقابل بطلان ما ورد في المصادر الغربية (كالكتاب الإحصائي السنوي الألماني فيشر، وكان يذكر أنّ عددهم في حدود مليون وخمسمائة ألف) فأثناء الحرب أصبحت المصادر الغربية نفسها تردّد ذكر معلومات تاريخية أقرب إلى ما تذكره المصادر الإسلامية.

رغم ذلك.. عندما طلب إليّ المركز العربي للدراسات الإنسانية إعداد كتيّب عن البوسنة والهرسك بعد مرور ١٥ عاما على "اتفاقية دايتون" تردّدت عن ذلك، فما أرصده من حماسة كبيرة وتفاؤل بعيد المدى، في كثيرٍ مما يكتب عنها من منطلق إسلامي –وقد صنعتهما موجة الصحوة الإسلامية في البلقان أثناء الحرب الأخيرة– يتناقض مع ما أطّلع عليه من مصادر غربية وبوسنية.. وغمرني الإحساس بأن "الحقيقة" الموضوعية كامنة بين هذا وذاك، وتمنّيت أن يفاجئني الاطلاع المباشر عبر زيارة لسراييفو كجزء من إعداد الكتاب لأؤكد على سلامة الحماسة والتفاؤل الإسلاميين، ولم يكن هذا سهلا، ولعلّ القارئ يجد جانبا من المقصود في فصل (انطباعات زائر) من هذا الكتيّب، وقد دفعتني الزيارة وما كان فيها من رؤية مباشرة وأحاديث مستفيضة مع جهات عديدة، إلى إمعان النظر فيما بين يدي من مصادر عربية وأجنبية، والمقارنة الأدقّ فيما يكون أقرب إلى الحقيقة من التمنيات، وأقرب إلى سلامة الاستشراف المنهجي للمستقبل من الحماسة، وآمل أن أكون قد وفقت إلى ذلك، فليس الهدف من الكتيّب "دغدغة المشاعر" وليس هو أيضا "وأد الآمال"، إنّما نحتاج في متابعة واقع البوسنة والهرسك إلى ما نحتاج إليه في متابعة مختلف قضايا بلادنا وعالمنا وعصرنا، إلى رؤية موضوعية متوازنة للواقع القائم، تتخذ مكانها الطبيعي ما بين المعرفة التاريخية الموثّقة، والتقديرات المستقبلية المنهجية.. شريطة ألا نعتبر ذلك مجرّد "ثقافة عامة"، فالتعامل مع قضايا من وزن قضايا البلقان، أو فلسطين، أو أفغانستان، أو القرن الإفريقي، ليس "ثقافة عامة"، بل مسؤولية فردية وجماعية، يلقيها على كواهلنا إيماننا العميق، بأن مستقبل هذه القضايا مرتبط ببعضه بعضا، وكذلك بالنهوض بأنفسنا في كلّ مكان وميدان إلى مستوى حمل المسؤولية، وإلى مستوى أداء الواجب، وإلى مستوى احتياجات إسلامنا وعالمنا وعصرنا، واحتياجات الإنسان والأسرة البشرية حولنا في هذا العالم والعصر.

لا بدّ من الإحاطة بلمحة تاريخية حول كل قضية من القضايا، تتجاوز حدود القراءة السطحية إلى استقراء السرد الأصحّ لوقائع التاريخ وما انبنى عليها من نتائج، مع تجنّب تعميم الأحكام انطلاقا من اعتماد مصادر أقرب إلينا وإلى أمانينا، وأخرى نستشعر فيها عداءً أو تشويها.. ففي الأولى مبالغات إلى جانب الحقائق التاريخية المضيئة، وفي الأخيرة حقائق قد لا تعجبنا، يجب تقديرها واستخلاصها من وسط كمّ أكبر من التشويه والانحياز.

ويسري شبيه ذلك على الكتابات الحديثة ممّا يتعلّق بحقيقة تعامل ما يسمّى المجتمع الدولي، أي القوى الدولية المعدودة المسيطرة بحكم تفوّقها المدني وقوّتها العسكرية على صناعة القرار في الحقبة الراهنة من حياة البشرية، كما يسري على رؤية واقع بلادنا، ومنها البوسنة والهرسك، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا، وموقع الأثر الإسلامي من جهة والأثر التغريبي من جهة أخرى على ذلك كلّه.

ولا أزعم أنّني حققت في هذا الكتيّب جميع ما تطلّعت إليه، لا سيما وأنّ المطلوب ابتداءً ألا يكون "مجلّدا" ضخما، ولا دراسة "أكاديمية" محضة، رغم حاجة قضايا البلقان إلى مجلّدات عديدة باللغة العربية من

الدراسة والبحوث، إنّما بذلت غاية الجهد شاكرا الله تعالى على ما وفّق إليه، وطالبا مغفرته على ما قد يكون فيه من خطأ لم أتعّمده، وراجيا أن أصل إلى القارئ العربي ببعض ما يحتاج إليه من معلومات ورؤى، توزّعت على خمسة فصول تشمل نبذة تاريخية وخاتمة استشرافية للمستقبل، تحت العناوين التالية:

انطباعات زائر – أطياف تاريخية – مخطط دايتون – أرقام ومؤشرات – نظرة استشرافية

وأودّ أن أخصّ بالشكر في ختام هذه التوطئة بعض من كان لهم فضل خاصّ في إعداد هذا الكتيّب والوصول به إلى قرّائه، ممّن ساعدوا على ترتيب ما كان من لقاءات في سراييفو، والحوار المباشر، وتقديم المعلومات، وتأمين عدد من المصادر البوسنية أثناء الزيارة:

في ألمانيا الصديقان البوسنيان سلمى نهية، وعامر كيريش، وفي سراييفو الباحث والأستاذ الجامعي د. أحمد (أحمت) علي بازيش، ومديرة مركز "نحلة" النسائي الإسلامي السيدة الفاضلة سخية ديدوفيتش، ثم كلّ من بلمى بانيتة الخريّجة الجامعية الشابة والناشطة في الرعاية الاجتماعية، وهارون كارتيش، الشاب الجامعي الذي خصص رسالته لتحصيل درجة "الماجستير" لدراسة الصحوة الإسلامية في البوسنة والهرسك.

ولله الحمد من قبل ومن بعد.

انطباعات زائر

كثيرا ما قال شباب بوسنيون أثناء الحرب، إنّ "الصرب أعادونا إلى إسلامنا"، واشتهرت هذه المقولة حتى باتت أقرب إلى صيغة من صيغ العزاء تجاه ما صنعته الحرب من مآسٍ فردية وجماعية لا يكاد يعرف التاريخ الحديث مثلها، كالإبادة المباشرة لثمانية آلاف من البشر، من الشباب والرجال خاصة، في مدينة واحدة، خلال أيام معدودة، أو استخدام "الاغتصاب الجماعي" بحق عشرات الألوف من الفتيات والنساء، سلاحا في المعركة، وحتى حرق الأطفال في الأفران أمام ذويهم كما كانت تنقل منظمات أوروبية لحقوق الإنسان، أو التركيز في القصف على المباني الدينية والآثار الثقافية وإتلاف الثروة العلمية فيها ممّا شمل إحراق مئات الألوف من الكتب والمخطوطات.

تشير عبارة "أعادونا إلى إسلامنا" المذكورة آنفا إلى إدراك البوسنيين لواقع حالهم قبل الحرب، فقد تحقّق عبر السيطرة الصربية والكرواتية والشيوعية قدرٌ كبير من الذوبان الاجتماعي للمسلمين، بتأثير تضافر عنصري "القمع" و"التوجيه"، أي إلغاء ما يحافظ على الهوية الإسلامية من مدارس وسواها، وترسيخ هوية بديلة، لهذا –مثلا– كانت الأسرة البوسنية قبل الحرب تجمع بالتزاوج بين المسلمين/ المسلمات وسواهم، كما هو الحال في الحيّ الواحد والمؤسسة الواحدة.. وإذا بالعداء المتعصّب يقتحم الأسر نفسها مع انفجاره دفعة واحدة عبر الحرب، وكان موضع الممارسة الرسمية من قبل.

يتحدّث ميلوراد إيفانوفيتش نائب رئيس تحرير جريدة "بليش" كبرى الصحف الصربية في البوسنة والهرسك عن جانب من ذلك بعد مرور ١٥ عاما على نهاية الحرب فيقول:

"انتهت الحرب عام ١٩٩٥م ولم أستطع خلالها تجاوز الحدود البوسنية، لماذا؟.. ما هو الخطأ المرعب الذي يمنعني من زيارة أقاربي ووضع بعض الزهور على قبر جدي وجدتي؟.. من المهمّ هنا ذكر أنّ عائلتي (الصربية) تنتمي إلى منطقة تقع على بعد ٣٠ كيلو مترا جنوب غرب تسيبرينتسا...اندلعت الحرب واضطُر عمّي وعمتي إلى مغادرة منزلهما والانتقال إلى قرية صربية قريبة، وبعد شهور احتلّت الميليشيا الصربية القرية المسلمة التي كانا يسكنان فيها من قبل، وأُحرق فيها في البداية منزلٌ واحد، كان منزل عمي، وكان التعليل الرسمي لذلك أنّه يُخشى من لجوء متطرّفين مسلمين إليه، والسبب الحقيقي هو أنّ الشخص الذي كان يُظهر تسامحاً أو يدعمه، كان يُعتبر خائناً ويتعرّض للعقوبة"[١].

هذا مشهد من مشاهد ما تعرّض إليه "المتسامحون" من المدنيين الصرب تجاه المسلمين أثناء الحرب، وفيه ما يكفي من المغزى للتنويه بما كان يتعرّض له المسلمون أنفسهم.

كان "اللجوء إلى الله ساعة الشدّة" من العوامل الظاهرة للعيان من وراء انتشار ما عُرف بالصحوة الإسلامية في البوسنة والهرسك، إنّما يدرك من التقى بكثيرٍ من الشبيبة البوسنية الناشئة في فترة الحرب

وما بعدها، أنّ تلك الصحوة لم تكن مجرّد "ردّ فعل" عابر، بل أحدثت تبدّلا عميقا في النفوس وواقع المعيشة، ورفعت درجة الوعي بالانتماء الذاتي وما يتطلّبه إلى حدّ كبير.. ولكن مضى على نهاية الحرب ١٥ عاما، فغالبية جيل الشباب والناشئة في البوسنة والهرسك اليوم هم ممّن وُلدوا أثناء الحرب أو بعدها، كما شهدت تلك الفترة الكثير ممّا يرد الحديث عنه في هذا الكتيّب، وقد أثارت التساؤلات عن حصيلة الأعوام الماضية لدى كاتب هذه السطور الرغبة في رؤية الأوضاع من كثب، والتأكّد من درجة الصحّة فيما يتردّد من أقوالٍ متناقضة، ما بين حدّين متباعديًن، يصوّر أحدهما البوسنة والهرسك دولةً إسلامية بتوجّهات أهلها وتطلّعاتهم ولكن تقيّدها ضغوط الوصاية الدولية عليها فحسب، ويرى الحدّ الثاني أنّ هذا التصوّر عن البوسنة والبوسنيين محض تمنيّات، وأنّ الذين يريدون رسوخ الإسلام في البوسنة والهرسك ليسوا سوى فريق من "الوافدين" عليها أثناء الحرب، ممّن حملوا وصف المجاهدين العرب التعميمي، وهؤلاء بضع مئات فحسب، إضافة إلى فريق يسعى لنشر الدعوة بدعم من مؤسسات إسلامية في البلدان العربية والإسلامية الأخرى.

على خلفيّة هذه التساؤلات تركت زيارة سراييفو لبضعة أيام خلال الإعداد لهذا الكتيّب بعض الانطباعات عن الواقع الراهن في البوسنة والهرسك.. وهذا ما تعرض بعضَ جوانبه الفقراتُ التالية بإيجاز شديد.

الانطباع الأول..

كان في مطار فرانكفورت أمام شباك تذاكر طائرة الشركة البوسنية، حيث وقفتُ أنتظر دوري، وإذا بصوتٍ مرتفع يتحدّث من ورائي بالبوسنية.. لم أفهم شيئا، فالتفت إلى المتكلّم ووجدته يتكلّم إليّ بالفعل، فقلت بالألمانية إنّني لا أفهم ما يقول، وتحوّل إلى استخدام الألمانية، ولكن لم أفهم شيئا أيضاً سوى خليطٍ من كلمات فيها "نبرة الشتيمة".. وحاولت بيان أنّني لا أفهم ما يريد، فظهر مزيدٌ من الغضب في لهجته، ولم أنجح في تهدئته، إنّما لم يظهر منه ما يشير إلى أيّ خطر، وبدا لي "معتوها".. وكان يعاني فعلا من إصابةٍ اعتدنا في حياتنا اليومية أن نطلق على المصابين بها وصف "المعتوه" دون تقديرٍ لأسبابها وما تتطلّبه من تعامل سليم معها، ولحظةَ أدركتُ الأمر أقبلتْ عليّ سيدة بوسنية تعتذر بالنيابة عنه، وتؤكّد "طيب معشر البوسنيين" –وما كنت في حاجة إلى تأكيدها فقد عرفت الكثير منهم– وعلمت السيدة أنّ هذه أوّل زيارة لي بعد الحرب في سراييفو، فشرعت تحدّثني عن وجود كثير من أمثاله، حتى الآن بعد ١٥ سنة من "سلام دايتون".. وهذا ما رأيته حقا في وقت لاحق في شوارع المدينة، وأكّدتْ أنّه لا ينبغي لي أن أعجب، ولا أن أعتب على مَن قد "يسيء" لي منهم، هم "لا يقصدون الإساءة، فهؤلاء المصابون بما يشبه اللوثة العقلية كُثر.. وهم من ضحايا الحرب"!..

الانطباع الثاني..

ظننتُ أثناء عبوري الشوارع العريضة ورؤية الأبنية الجديدة على جانبيها ما بين المطار وقلب المدينة، أنّني سأجد معالم القِدَم وربّما الاهتراء، في الجزء القديم من سراييفو حيث اخترت مكان إقامتي، فوجدت

نفسي وسط عبق تاريخ عريق، في محوره المسجد الكبير الذي أقامه غازي خسرو بيك في مطلع القرن الميلادي السادس عشر، في العهد العثماني الأول، وتتبع له مكتبة أثرية، كما علمت أنّ السوق القريبة منه قد أقامها أيضا لتكون وقفا إسلاميا للمسجد، الذي لا يخلو صحنه من الزوّار طوال اليوم.. بينما يعود بناء أول الجسور على نهر ميلتسكا، إلى الوالي العثماني عيسى إسحق، الذي أقام عام ١٤٥٧م مسجدا كبيرا يحمل اسمه، وأنشأ دارا للحكم باسم "سرايا" يقال إنّها من وراء اسم المدينة سراييفو. ورغم استعادة كثير من معالم الطابع التاريخي العريق في قلب المدينة، إلاّ أنّها كانت –قبل الحرب– تشهد بغزارة أكبر بكثير على ذلك المستوى الحضاري المتقدّم الذي وصلت إليه عقب الفتح العثماني، في فترة القرون الوسطى الأوروبية، رمز التخلّف في حينه، وكأنّها –مثل موستار وسواها في منطقة البلقان– كانت تستأنف في تلك الحقبة ما انقطع من عطاءٍ حضاري في الأندلس، في غرب القارة الأوروبية.

الانطباع الثالث..

كأنّ ما رأيته على شكل نصب تذكاري يحمل أسماء عدد من الشهداء، على أحجارٍ مرصوفةٍ إلى جانب بعضها بعضا، لتشكّل جدارا ممتدّا لمسافة بعيدة.. كأنّه لم يعد يعبّر عن تلك المدينة المنكوبة التي تعرّضت لحصار دام زهاء ثلاث سنين، حتى بات أحد الأنفاق الذي تُروى القَصص عن حفره واستخدامه، هو بقايا الرئة التي يتنفس أهل المدينة عبرها، فأين ذاك ممّا نراه في قلب سراييفو اليوم؟..
كنّا نظنّ أنّ ذاك الحصار الإجرامي لسراييفو لن يتكرّر بعد أن شهده العالم المتحضّر وعايشه في عصرنا هذا.. وإذا به يتكرّر على نطاق أوسع ليشمل قطاع غزة، منذ سنوات، والعالم المتحضّر يشهد.. ويشارك، إنّما تؤكّد سراييفو اليوم، أنّ مجرى الأحداث يسجّل في التاريخ حصيلة تفرض نفسها مِن حيث لا يحسب حسابَها أحدٌ ممّن يحاصرون البشر والحجر.

الانطباع الرابع..

يشعر زائر سراييفو هذه الأيام كما لو كان أهل المدينة جميعا يسيرون في تلك الشوارع القديمة من قلبها، وكأنّهم جميعا يتنزّهون أو يجلسون في المقاهي والمطاعم التي لا يكاد يمكن حصرها، فيقضون النهار بطوله إلى ساعة متأخرة من الليل.. علام يدور الحديث عن البؤس والفقر في البوسنة والهرسك إذن، وليس في ملابس القوم وما ينفقون في المقاهي ما يشير إلى ذلك؟..
كان جواب بعض من التقيت بهم في حوارات مستفيضة، أنّ البطالة مرتفعة (تتحدّث المصادر الرسمية عن أكثر من ٤٠ في المائة، وربّما بلغت النسبة مع ما يُسمّى البطالة المقنّعة أكثر من ٦٠ في المائة) وهذا ممّا يجعل البقاء في المنازل طوال اليوم مشكلة أسروية، فيلجأ كثير من أهل المدينة إلى الشوارع والمقاهي!..

الانطباع الخامس..

أين هي الصحوة الإسلامية التي أوقدت الحرب شعلتها بقوّة قبل بضعة عشر عاما، بينما باتت الشوارع والمقاهي بمثابة عروض أزياء نسائية "جريئة" –إذا تجنّبنا كلمة "فاضحة"– بما يتجاوز ما تعرفه شوارع كثير من العواصم الأوروبية الأخرى، مثل باريس وبروكسل وبرلين؟..

سؤال آخر تبيّن لي جوابه في ثنايا ما أجريت من حوارات، ويكمن في تصوّرات عامة غلبت على الجيل الذي كان من الأطفال أثناء الحرب، وتدور هذه التصوّرات حول محور رئيسي يقول:

"بقدر ما تكونون أوروبيين تحصلون على العون الأوروبي وتُفتح أمامكم أبواب الاتحاد الأوروبي"..

بات "المظهر" في اللباس والسلوك هو طريقة التعبير عن محاولة تحقيق هذا "الشرط"، ولا أحسب أنّ الوصول إلى ذلك كان أمرا تلقائيا، بل ساهم فيه على الأقلّ توجيهٌ مقصود عبر مختلف وسائل التوجيه والتربية..

رغم ذلك.. الثابت أنّ هذه التصوّرات –غير الواقعية– جزء من واقع قائم، ولا يوجد ما يضمن الوصول من خلالها إلى شيء ملموس، بل إلى تجدّد خيبة الأمل على نطاق واسع.. إنّما قد يستغرق ذلك "جيلا" كاملا من حياة شعب البوسنة والهرسك.

ولا يغيب عن الأذهان أنّ هذه المرحلة من واقع البلاد، شبيهة –ولو بإخراج آخر– بما سبق أن عايشه بعض الأقطار العربية، مثل سورية ومصر، وربّما أصبح الآن يمثّل تهديدا جادّا أيضا بأن تتكرّر التجربة الاجتماعية ذاتها في أقطار عربية أخرى، لا سيما الخليجية، فيتأخّر مسار الصحوة في غيبة "ترشيدها" حيث استقرّ انتشارها، أو بذرت بذورها.. ولا تختلف البوسنة والهرسك عن ذلك اختلافا يذكر، إلاّ في حقيقة أنّ انتماءها إلى أوروبا، يضاعف من "شدّة" مظهر ما نسمّيه "التغريب" فيها، دون استشعاره "أمراً دخيلا"، فهي من حيث الأساس دولة "غربية" الانتماء جغرافيا وتاريخيا!..

الانطباع السادس..

لا يكاد يجمع المسجد الكبير وسط المدينة القديمة في أوقات الصلاة إلا قليلا من المصلّين، وأقلّهم من الشباب، فكأنّ ما انتشر من إقبال كبير على المساجد وعلى الإسلام عموما أثناء سنوات الحرب، قد تلاشى مع سكوت السلاح.. ولكن هل تلاشى تلقائيا؟..

لا يمكن الجزم بإجابة قاطعة دون إجراء دراسات موضوعية، أو متابعة ما تجريه نخبة بوسنية مثقفة واعية من دراسات بهذا الصدد.. إنّما تبادر إلى ذهني أثناء زيارة مسجد غازي خسرو بيك، ما حدّثني به أحد الأصدقاء البوسنيين في ألمانيا، كيف كان (قبل بضعة عشر عاما) حريصا مع مجموعة من أقرانه الشباب على التردّد على مسجد صغير قرب منزله، ليتذاكروا شؤون الإسلام وواقع بلادهم فيه، علاوة على أداء صلوات الجماعة، ولكنّ أجواء الضغوط على توجّهات الصحوة الإسلامية كانت قد بدأت تترك مفعولها شعبيا، إلى درجة أنّ "إمام المسجد" كان يخشى أن يصيبه مكروه، فحاول صدّ مجموعة الشباب

مرارا عن التردّد على المسجد، فلما عجز أمام إصرارهم وحماستهم، أعطاهم مفتاحا، كيلا يظهر في مظهر مشاركتهم فيما يفعلون خارج أوقات الصلاة!..

الانطباع السابع..

سيّان مع من تحدّثت أثناء زيارة سراييفو، من باحثين جامعيين، أو طلبة، أو ناشطين في الميدان الاجتماعي، من الذكور والإناث، ومن أصحاب توجّهات إسلامية راسخة أو دون ذلك.. كان من القواسم المشتركة في حديثهم القول إنّ ما تشهده البوسنة والهرسك، من تطور سلبي، ليس على الصعيد السياسي والاقتصادي فحسب، بل في ميدان الارتباط بالإسلام كمنهج أيضا، أو حتى على صعيد التديّن بالعبادات الراتبة، أو تراجع درجة الالتزام بالفروض في مظاهر المعيشة اليومية.. جميع ذلك يأتي في الدرجة الأولى بمفعول الإرادة الحرّة الذاتية، وليس بمفعول توجيه "الوصاية الدولية" القائمة منذ نهاية الحرب.

لا أستطيع بميزان ما يتوافر من معلومات بحكم المهنة الإعلامية على الأقلّ، الاقتناع بذلك، رغم وجود ما يشبه الإجماع عليه، وقد يكون من أسبابه حرص الفرد البوسنيّ على النظر بتركيز أكبر على الأسباب والعوامل الذاتية، في تفسير الإيجابيات والسلبيات، وهذا من شروط الاعتماد على النفس.

سيتناول بعض محتوى هذا الكتيّب العوامل الخارجية والذاتية، إنّما لا شكّ أنّ التحريض الإعلامي الخارجي في صيغة التحذير من مفعول الإسلام كان كبيرا وما يزال إلى الآن، وهذا ما يفسّر التناقض الكبير بين (١) حقيقة المشهد العام في شوارع سراييفو و(٢) ما يُنشر خارج البوسنة والهرسك بأسلوب "التخويف" من انتشار الإسلام فيها، وهو ما يستند غالبا إلى أقوال جهات أرثوذوكسية وكاثوليكية داخل البلاد. توجد شواهد عديدة على ذلك، منها على سبيل المثال هذه الكلمات من مقالٍ منشور حديثا، ويستدعي استغرابا كبيرا إزاء ما تراه العين بصورة مباشرة:

"تهيمن على شوارع سراييفو وزينيتسا وتوسلا وغيرها من معاقل المسلمين، ظاهرة لم تكن منتشرة قبل الحرب بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٥م، وهي ظاهرة النساء المحجبات كليّة، واللواتي لا يتحرّكن دون أن يصحبهنّ رجال... كما يقول ميلادن بيتروفيتش من بانيالوكا (الكاتب: عاصمة إقليم "الجمهورية الصربية" الأورثوذوكسية القائمة داخل البوسنة والهرسك، اتخذته الكاتبة مصدرا للحديث عن الوضع الإسلامي في العاصمة البوسنية)... لقد أصبحت سراييفو بنسبة ٩٠ في المائة في قبضة المسلمين، وهبطت نسبة الكروآت فيها من ٦٠ ألفا قبل الحرب إلى ١٣ ألفا... وليس صحيحا ما يقال عن الانفتاح أمام الزوار الأجانب والأسرة الدولية، فلا مكان لمثل هؤلاء... كما يؤكد كبير أساقفة سراييفو(الكاتب: الكاثوليك.. وتتخذه الكاتبة مصدرا آخر لما تنشره في بلد أوروبي آخر، هو ألمانيا، عن وضع سراييفو بصيغة التخويف!)... نظرا إلى الغالبية المسلمة الطاغية هنا يمكن الحديث من حيث المبدأ عن عملية تطهير عرقي"[٢].. وفي استخدامها هذه الكلمة ما يكفي من المغزى، لا سيّما مقابل المدن المسلمة العديدة مثل تسيبرينتسا، وما حلّ بواقع التوزّع السكاني فيها عبر المذابح الجماعية!.

الانطباع الثامن..

المشيخة الإسلامية، والكلية الإسلامية في سراييفو، وغيرهما من مراكز الأنشطة الإسلامية، الرسمية وغير الرسمية، ليست غائبة، بل يمكن التنويه بكمّ كبير من جهودها، إنّما يؤخذ ممّا تنشره من دراسات، ما أكدّه بصورة غير مباشرة على الأقلّ بعض المتحدّثين، أنّها تتبنّى صيغة "تعايشية" مع وضع قائم، هو –فيما يراه كاتب هذه السطور– "مصنوع" صنعا عبر ما ترتّب على "اتفاقية دايتون" لإنهاء الحرب، وعلى جهود متصلة بها، ووجدت تربة مناسبة من العوامل الذاتية، ويراد من مجموع ذلك أن تكون البوسنة والهرسك دولة علمانية غربية محضة، لا مكان للإسلام فيها، إلا في حدود ما لا يؤثّر على ميادين المعيشة اليومية متجاوزا العبادات الفردية، ولا مجال لترابط الدولة مع البلدان الإسلامية، إلا في حدود ما لا يؤثّر على الميادين السياسية والاقتصادية..

يلمس الزائر الحصيلة عندما يتجوّل في شوارع سراييفو، فعلاوة على ما يعطيه المشهد العام للمتجوّلين فيها، لا يكاد يخلو شارع منها من اللافتات إلى فروع مصارف ومؤسسات مالية أوروبية، وشركات تجارة وسياحة أوروبية، في غياب شبه كامل لنظائرها من بلدان إسلامية، باستثناء محدود للتركية منها.

أطياف من التاريخ

عند المقارنة بين عدد لا بأس به من مصادر تاريخية عن البلقان عموما –ومنه البوسنة والهرسك– ما بين العربية والإسلامية منها، والأجنبية، يلفت النظر (١) اختلافُ الطرح التاريخي حول جميع الحقب التاريخية الممتدة إلى ما قبل حرب البلقان ١٩١٢ و١٩١٣م، ثمّ (٢) غلبةُ ذكر المصادر التاريخية الموثّقة القديمة في الكتابات العربية والإسلامية، وندرة ذلك في الحديث عن الحقب المذكورة في المصادر الأجنبية، وكذلك فيما يُنقل عنها إلى اللغة العربية، ويشمل ذلك إهمالَ ذكر ظهور الإسلام في المنطقة، إلى ما بعد الفتح العثماني، في القرن الميلادي الخامس عشر، بينما يمكن التأكيد استنادا إلى التوثيق التاريخي في مصادر عربية رصينة أنّ الإسلام انتشر بنسبة ما، قبل الفتح بما يتراوح بين قرنين وثلاثة قرون، وهذا ما يؤخذ ممّا ألّفه المؤرّخ المعروف محمود شاكر، بما في ذلك ما ورد في موسوعته التاريخية، كما يؤخذ من عرض تاريخي للبوسنة والهرسك يتميّز بالإيجاز والتوثيق بعنوان "البوسنة والهرسك دراسة عامة"، بقلم د. أحمد عبد الكريم نجيب[٣]، وقد أورد فيه شواهد على وصول البوشناق أو البشانقة إلى المنطقة في القرن الهجري الأول، وكان يقطنها الإيريليون ثم الصقالبة، كما يوثّق البحث أنهم كانوا شعبا متميزا بنفسه، بشهادة مؤرّخين غربيين قدماء، مثل "كيناموس" الروماني، وأنّ الإسلام دخل المنطقة قبل وصول العثمانيين إليها بقرون، كما يؤكّد محمد قاروط في كتابه "الإسلام في يوغوسلافيا"، أو الرحالة ابن فضلان في عهد الخليفة العباسي المقتدر، وياقوت الحموي في كتابه "معجم البلدان"، وجميع ذلك قبل الفتح العثماني للبلقان، الذي تمّ على مرحلتين، عام ٧٥٤هـ و١٣٥٣م، وعام ٨٦٨هـ و١٤٦٣م.

إنّما يصعب الجزم باستمرار وجود المسلمين الأوائل حتى الفتح العثماني، أو وجودهم بأعداد كبيرة، بل الثابت أنّ تحوّل جلّ سكان المنطقة إلى الإسلام كان تدريجيا، فلم يصبح دين الغالبية إلا بعد قرنين تقريبا من الفتح العثماني، وهذا ما يؤكّد عدمَ إكراههم على تغيير عقيدتهم، لا سيما وأنّ الفتح كان استجابة للاستنجاد بالعثمانيين، من جانب البوغوميل –وهم الغالبية من السكان آنذاك– وكانوا طائفة نصرانية اعتبرتها الكنيستان الكاثوليكية والأورثوذوكسية من "الهراطقة" لعدم قبولها بالتثليث في الدرجة الأولى، فتعرّضت لاضطهاد دموي زمنا طويلا، وبقيت السلطات بأيدي السكان المحليين، فكان دور الدولة العثمانية هو دور الحماية العسكرية في الدرجة الأولى.

تناقضات "التأريخ"

يكشف الباحث البوسني د. أحمد علي بازيش في دراسته بعنوان (صور العثمانيين في نصوص الكتب التاريخية في البوسنة والهرسك) عن درجة بعيدة المدى من التناقضات في عرض الوقائع التاريخية، على

حسب الجهة المسؤولة عن النص، انتماءً وسياسة في تاريخ البوسنة والهرسك، إلى درجة يلخّصها بقوله "إن حرب الكتابة التأريخية أصبحت استمرارا للحروب الفعلية في التاريخ"[٤].

ويعود الصراع بين البوشناق وبين السلافيين من الصرب والكروآت شمال البلقان إلى ما قبل عصر الرومان، إنّما كانت للبوشناق تحديداً دولتهم الأولى، نشأت تدريجيا مع عام ٥٢٥هـ/ ١١٣٧م، واستقرت جغرافيا مع ٥٨٥هـ و١١٨٩م، ثم قامت "المملكة البوسنية" الأولى عام ٧٧٩هـ و١٣٧٧م، وشملت ما يزيد على أراضي البوسنه والهرسك المعروفة حاليا. وعبرت مراحل الصراع في البلقان من بعدُ محطاتٍ عديدة، يعبّر عمّا وصلت إليه حديثا نسبيا، "قرارٌ صربي سنة ١٨٤٤م (١٢٦٠هـ) شمل برنامجا شاملا للقضاء على المسلمين أو تنصيرهم في السنجق، والبوسنة، والهرسك، وكوسوفا.

ووجد تمرّد الصرب والبلغار دعما أوروبيا ضدّ الدولة العثمانية في معاهدة برلين سنة ١٨٧٨م (١٢٩٥هـ) كما شملت دعم تمرّد في البوسنة والهرسك، إنّما بدأ ما يُعرف بالأزمة البوسنية عندما أعلنت بلغاريا استقلالها عن الدولة العثمانية عام ١٩٠٨م (١٣٢٦هـ) وأعلنت "امبراطورية النمسا والمجر" ضمّ البوسنة والهرسك إلى أراضيها في العام نفسه، وتواصلت مساعي الدول الأوروبية لتفكيك الدولة العثمانية، ومن ذلك ما وثّقه تعديلُ معاهدة برلين في عام ١٩٠٩م (١٣٢٧هـ)، لصالح "النمسا والمجر"، ممّا أدّى بالمقابل إلى احتجاجات صربية، فتواصلت تلك النزاعات حتى أفضت إلى حرب البلقان الكبرى ١٩١٢ و١٩١٣م (١٣٣٠-١٣٣١هـ).

من هاتين المحطتين التاريخيتين –المعاهدة والحرب– في فترة اهتراء الدولة العثمانية انطلق كثير من الساسة والمؤرخين الغربيين المحدثين في ترسيخ معالم الخارطة السياسية للبلقان، واعتبار الحدود الناشئة في فترة متأخرة أساساً لتثبيت مشروعية قانونية دولية. وهذا ما انبثق عنه الاعتراف بقيام يوغوسلافيا (١٩١٨م و١٣٤٠هـ) كمملكة بعد الحرب العالمية الأولى، فخلفت مملكة الصرب (من عام ١٨٨٢م/ ١٢٩٩هـ) والامبراطورية النمساوية/ المجرية، واستقرت لاحقا كاتحاد يوغوسلافي (سنة ١٩٤٣م/ ١٣٦٢هـ) فضمّ تدريجيا صربيا وكروآتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك وسنجق وكوسوفا ومقدونية، حتى عام انهياره (١٩٩١- ١٩٩٢م/١٤١١-١٤١٢هـ) مع نهاية الحرب الباردة، واستقلال سلوفينيا وكروآتيا أولا ثم الاستفتاء على الاستقلال في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٢م/ ١٤١٢هـ، لتندلع الحرب الصربية الدموية وتستمرّ أكثر من ثلاث سنوات، إلى أن أُنهيت بتوقيع اتفاقية دايتون سنة ١٩٩٥م/ ١٤١٥هـ.

الحروب تصنع المآسي ولا تصنع التاريخ

عن حصيلة هذه الحرب أورد الكاتب الصحفي عبد الباقي خليفة معلومات موجزة للغاية في مقالة له يوم ١٤٢٩/١٢/٢٦هـ و٢٠٠٨/١٢/٢٥م، تتلاقى على محتواها جهات عديدة، على اختلاف مشاربها:

"إلى جانب ٢٠٠ ألف ضحية قتلوا في الحرب، من بينهم ٢٢ ألف طفل، هناك ٢٤٠ ألفاً جرحوا، بعضهم معاقون من بينهم ٥٢ ألف طفل، بينما بلغ عدد المعاقين ١٦٠ ألف معاق؛ من بينهم ٤ آلاف طفل، فيما

بلغ عدد المهجرين ٢،٥ مليون مهجر، بينما بلغ عدد المهجرين داخل البوسنة ١،١ مليون حسب بعض المصادر بينما تقدرهم مصادر أخرى بـ ٨٥٠ ألف مهجر.

إضافة إلى ١٧ ألف مفقود، وقد انخفض هذا العدد إلى ١٢ ألفاً عام ٢٠٠٧ م، حيث تمّ معرفة مصير الكثير منهم من خلال الجثامين التي عثر عليها داخل المقابر الجماعية، ونجم عن تدمير ٤٧٥ قرية، و٦١ مدينة أثناء الحرب تغييرُ التركيبة الديموغرافية في البوسنة.

وقد بلغت نسبة الدمار الذي لحق بالوحدات السكانية في البوسنة عموماً نتيجة العدوان ٣٦ في المائة، وتقدّر تكاليف إعادة بناء المساكن التي دمّرت في أثناء العدوان بـ ٤٥ مليار دولار (عند نهاية الحرب)..

أمّا الخسائر في الثروة الحيوانية فتراوحت بين ٥٠- ٧٠ في المائة من المزارع المنتجة، كما تعرّضت ٢٢٥٠ مدرسة للتدمير الكلي أو الجزئي"[٥].

وتذكر مصادر بوسنية أنّ الحرب شهدت تدمير ٩٠ في المائة من المساجد والمدارس والآثار القديمة، ويفصّل بعضُها في ذلك مع توثيقه، فيذكر تدمير ٦١٥ مسجدا بصورة كاملة، و٥٣٠ جزئيا، وقد تمّ إصلاح بعضها بعد الحرب وبناء المزيد فبلغ عدد المساجد والمصليات ١٨٩٧عام ٢٠٠٦م إضافة إلى مئاتٍ أخرى كانت عمليات الترميم والبناء مستمرة فيها في ذلك العام[٦].

كان المسلمون البوشناق في البوسنة والهرسك التي استُهدفت مراراً من جانب الصرب والكروآت فترةً من الزمن، وتعرّضت للحصار الدولي براً وبحراً وجواً خلال سنوات حرب ١٩٩٢-١٩٩٥م، في المقدّمة من حيث ما خلّفته تلك الحرب من دمار وضحايا، ويصل معظم المصادر إلى القول إنّ نسبة المسلمين البوشناق من الضحايا المدنيين بلغت ٨٣ في المائة، مقابل ١٠ في المائة من الصرب و٥ في المائة من الكروآت، بينما كان الضحايا المقاتلون من البوسنيين بنسبة ٦٥ في المائة مقابل ٢٥ في المائة من الصرب و٨ في المائة من الكروآت[٧]، كما كانت نسبة المسلمين من المشرّدين هي الأعلى، وتجاوز تعدادهم ٢،٢ مليون بوسني خارج الحدود وداخلها[٨]، وكان ذلك في إطار عمليات تُصنّف دوليا على أنها جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية، التي ذكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة تاديوش مازوفيشكي (Tadeusz Mazowiecki) أن القوات الصربية مسؤولة عن ارتكاب ما لا يقل عن ٨٠ في المائة منها[٩].

ومن "مخلّفات" الحرب الإجرامية ذات الآثار الباقية إلى الآن، استخدام الاغتصاب الجماعي سلاحا، ويلفت النظر غيابُ الضجّة الكبيرة حول ذلك في الفترة الأخيرة من الحرب، حيث ذكرت منظمات المجتمع المدني الغربية آنذاك أنّ ضحايا هذه الجريمة من النساء البوسنيات من مختلف الأعمار يزيد على ستين ألفا، وجاء في تقرير لمنظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٩م، التنديد بأن ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم عن طريق المحكمة الدولية لجرائم الحرب في البلقان، لم تتجاوز حتى عام ٢٠٠٩م ١٢ حالة فقط[١٠].

لهذا.. ولأسبابٍ أخرى -ترد في ثنايا الفصول التالية- يمكن القول إنّ الحرب ضدّ البوسنة والهرسك لم تنقطع، أو إنّ حربا ثانية بدأت بعد الحرب الصربية، وكان المدخل إليها "اتفاقية دايتون" عام ١٩٩٥م.

بين الواقع والانتساب التاريخي

هل يمكن استخلاص نتيجة حاسمة من الغوص في الكتابات التاريخية والبحث ما بين التناقضات على حسب اتجاهات "المؤرّخ، وواقع الزمن الذي عاصره؟..

أقصى ما يمكن الوصول إليه هو صورة تقريبية، وأهمّ ما ينبغي تثبيته من معالمها، من حيث المبدأ أو ما يجب أن يسري على "التأريخ"، ومن حيث الواقع وما ينبغي الانطلاق منه في استشراف المستقبل:

١- لا يصحّ السؤال بصدد البوسنة والهرسك وسواها من دول البلقان، هل هي دولة إسلامية أم أوروبية، فكما يقال عن إندونيسيا مثلا هي دولة آسيوية جغرافيا وإسلامية بحكم الغالبية من سكانها، كذلك دولة البوسنة والهرسك دولة أوروبية جغرافيا وإسلامية بحكم الغالبية من سكانها.

٢- لا يصحّ التهويل من شأن "النسب" التي تذكر عن الانتماءات المتعددة في بلد من البلدان (تعدّد الانتماءات لا تكاد تخلو منه أيّ دولة معاصرة) كما لا يصحّ التهوين من شأن ذلك، فهذه النسب تجد طريقها إلى تعليل صناعة كثير من القرارات السياسية والاقتصادية، إنّما ينبغي اعتماد الوسائل العلمية في تحديد تلك النسب.

٣- ليس من الموضوعية أو المنهجية الاستناد إلى أرقام حول الانتماءات السكانية الحالية، لمجرّد كثرة ترددها في وسائل إعلام ومصادر أخرى غربية، ولدى من ينقل عنها دون تمحيص، فقد ثبت في حالات عديدة، منها منطقة البلقان، أنّ كثيرا من هذه الأرقام غير صحيح، ولا بدّ من الاعتماد على إحصاء سكانيّ مضمون من حيث آلياته ونتائجه، وهذا ما لا تزال توجد العراقيل في وجه إجرائه في البوسنة والهرسك، وهي تحت الوصاية الدولية منذ نهاية الحرب عام ١٩٩٥م، ومعظم ما يتردّد بالنسبة إلى التعداد السكاني للفئات الشعبية المختلفة فيها، يعتمد على "تقديرات" سابقة، غير مضمونة أو دقيقة، من عام ١٩٩١م.

٤- في التناقضات المنتشرة عبر الحديث عن تاريخ البوسنة والهرسك ما يرتبط بالهجرات السكانية القديمة إلى المنطقة، وحملت أسماء الإيريليين والصقالبة والسلاف، إنّما يسري على البوسنة والهرسك بهذا الصدد ما يسري على كافة الدول الأخرى القائمة الآن في منطقة البلقان، فلا مشروعية للتمييز في التعامل بين دولة وأخرى، عند تثبيت "صيغة" تاريخية فيما يُعتمد سياسيا (في اتفاقات ومعاهدات) بمفهوم القانون الدولي الحديث والعلاقات الدولية الحالية.

٥- الثابت في المصادر التاريخية المتعددة بصورة متفق عليها نسبيا، أنّ النسبة الأعظم من سكان المنطقة المعروفة الآن باسم البوسنة والهرسك (بالإضافة إلى سنجق) كانت قبيل الفتح العثماني من طائفة البوغوميل، التي استنجدت بالدولة العثمانية بعد أن شملت سيطرتها بلجراد وزغرب، فالثابت في المصادر الغربية وسواها أيضا أنّها كانت من الطوائف المسيحية التي تعرّضت للاضطهاد على أوسع نطاق، في

حقبة الصراع الدامي لعدة قرون متوالية على الهيمنة الكنسية في أوروبا، لا سيما ما بين الكاثوليك والأورثوذوكس.

٦- سيّان ما هو حجم انتشار الإسلام في المنطقة قبل الفتح العثماني، وما مدى سرعة انتشاره بعد الفتح، فإنّ النسبة الأكبر من سكان البوسنة والهرسك الحالية (وكذلك ألبانيا.. وكوسوفا، وسنجق) هي من المسلمين، وذلك عبر ما لا يقل عن أربعة قرون، كما يشكّل المسلمون أقليّات متفاوتة في بقية دول البلقان.

٧- لم ينطلق عن المسلمين في البلقان تثبيت العامل الديني في تشكيل الدول الحديثة، إنّما هو جزءٌ من الواقع القائم، الذي يؤثّر على صياغة مجتمعات تلك الدول، ولكن انطلقت الممالك الصربية، والنمساوية المجرية، في إعطاء العامل الديني مكانةً حاسمةً في التعامل مع الحدود والسكان، وهو ما انعكس في عمليات تهجير واسعة النطاق رافقت العمل على تقويض السيطرة العثمانية في البلقان، ثم ترسيخ دعائم المملكة اليوغوسلافية فالاتحاد اليوغوسلافي، مثلما رافقت عملياتُ التهجير الكبرى في أواسط آسيا ترسيخَ دعائم الدولة القيصرية الروسية، ثم الاتحاد السوفييتي.

٨- لا يوجد ما يسوّغ انطلاق جهة من الجهات من "حدث تاريخي" بمفرده، لصياغة وضع قانوني دولي أو سياسي حديث، كما صُنع في البلقان، في التعامل مع المعاهدات الأوروبية منطلقا إلى كلّ ما سواها (وهي ظاهرة "استعمارية" حديثة، من الأمثلة عليها: اتفاقية سايكس وبيكو على حساب المنطقة العربية أيضا) إنّما تؤكّد المواثيق الدولية من حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مبادئ معيّنة لصياغة وضع قانوني دولي حديث، مثل حق تقرير المصير، وعدم مشروعية اغتصاب الأراضي بالقوة، ولئن كان يصحّ الانطلاق من حدث تاريخي معيّن في ذلك، فقد أعطت الحرب العدوانية الصربية بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥م (وسواها في كوسوفا مثلا) المسوّغ التشريعي بمفهوم القانون الدولي الحديث، لقيام دول ذات غالبية سكانية إسلامية.

٩- التناقض الجديد في "التأريخ" للبوسنة والهرسك، وبالتالي في نطاق تحديد مستقبلها، هو ما يكمن فيما صنعته اتفاقية دايتون، التي تتحرّك القوى الدولية بموجبها ما بين حدّين:

- أوّلهما الواقع الذي صنعه التاريخ وصنعته الحروب العدوانية على المسلمين في البلقان..

- وثانيهما التمييز بين ما ترتب على حالات مشابهة بالنسبة إلى دول بلقانية أخرى، كسلوفينيا وكروآتيا، وبين ما "يُبتكر" للبوسنة والهرسك من وضع حافل بالشذوذ والتناقضات، يراد تثبيته عبر الوصاية الدولية، ويسري ما يشابهه على دول بلقانية أخرى ذات غالبية سكانية إسلامية، وهي ألبانيا وكوسوفا تحديدا.

مخطط دايتون

ما من خطأ في عنوان هذا الفصل، حيث يحمل كلمة "مخطّط" وليس "اتفاقية"، فمن لم يكن يعلم من اللحظة الأولى بحقيقة هذه الاتفاقية (مثلما علم بها الرئيسُ البوسني الراحل علي عزت بيجوفيتش، فاعتبرها دواء علقما) يُفترض به –إذا كان متابعا للأحداث– أن يكون قد علم في هذه الأثناء، أنّ ما عُرف رسميا تحت عنوان "اتفاق" لم يكن اتفاقاً طوعيا بين أطراف متنازعة، ولا اتفاقاً مشروعا بمفهوم مبادئ القانون الدولي، إنّما كان مخطّطا فرضه مَن يملك أسباب القوّة في العالم المعاصر، لرسم خطوط عامة، تحدّد اتجاه المستقبل المنظور للدولة التي كانت ولادتُها الحديثة[١١] في أتون حروب البلقان في تسعينات القرن الميلادي العشرين، وأصبحت هي الضحية الأشد تعرّضاً من سواها لحصيلة تلك الحروب العدوانية.

دولة بنظام سياسي مبتكر

دارت الحرب ضدّ البوسنة والهرسك ثلاث سنوات ونصف السنة تقريبا، واستغرقت مفاوضات إنهائها ثلاثة أسابيع في بلدة دايتون بولاية أوهايو الأمريكية، وتمّ التوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة يوم ٢١/١١/١٩٩٥م، والتوقيع الرسمي في باريس يوم ١٤/١٢/١٩٩٥م.

صحيح أنّ المفاوضات شملت أطراف النزاع الرئيسيين، رؤساء البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، علي عزت بيجوفيتش، وفرانكو تودجمان، وسلوبودان ميلوسوفيتش، وحضرها الزعماء السياسيون للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الروسي وألمانيا، إلا أنّ "صانع" الوثيقة، أو واضع "مخطّط" دايتون، كان الوسيط الأمريكي ريتشارد هولبروك.

سبق التوقيعَ الرسمي في باريس توقيعُ وثيقتين أخريين، إحداهما (يوم ١٠/١١/١٩٩٥م) من جانب ممثلي "جمهورية البوسنة والهرسك" و"اتحاد البوسنة والهرسك" (وينوّه مثل هذه التسميات مبدئيا بنوعية ما جرى تدبيره أو ابتكاره للدولة الوليدة) وتناولت إدارة مرحلية لمدينة موستار البوسنية، والثانية (١٢/١١/١٩٩٥م) من جانب ممثلي الكروآت والصرب في "جمهورية كرايينا الصربية" وتناولت مصير مناطق في شرق سلوفيينيا وُضعت تحت الإدارة الدولية ثم أصبحت لاحقا تابعة لكرواتيا.

كما تمّ (٢٢/١١/١٩٩٥م) ما بين التوقيع بالأحرف الأولى والتوقيع الرسمي على "دايتون" استصدارُ قرارين من مجلس الأمن الدولي، لإنهاء ما سبق فرضه من حظر توريد الأسلحة ومن إجراءات اقتصادية (عقوبات!) تجاه يوغوسلافيا، التي أصبحت لا تضمّ سوى صربيا والجبل الأسود.

وسبق التوقيعَ الرسمي أيضا عقدُ مؤتمر لندن (٨-٩/١٢/١٩٩٥م) لتثبيت تفاصيل ما ورد في الوثيقة، وتلاه بيومٍ واحد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٠٣١ حول إجراءات عسكرية (قوات تثبيت السلام) التابعة للأمم المتحدة لتقوم على تنفيذ "الاتفاقية".

من الناحية الرسمية الشكلية يمكن إعطاء محتويات تلك الوثيقة الدايتونية العناوين الكبرى التالية:

١- تثبيت استقلال البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها والاعتراف الدولي بحدودها.

٢- تثبيت سراييفو عاصمة للدولة.

٣- اعتراف يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) بدولتي كروآتيا والبوسنة والهرسك.

٤- اعتبار البوسنة والهرسك دولة تضمّ كيانين: "الجمهورية الصربية" و"اتحاد البوسنة والهرسك" "للبوشناق المسلمين والكروآت".

٥- وضع خاص لمقاطعة "بريشكو" استقرّ لاحقا على تبعيته للحكومة المركزية، بإدارة محلية ذاتية.

٦- حرية الحركة لجميع سكان الدولة، وتمكين المشردين من العودة إلى مواطن سكنهم الأصلية.

٧- تثبيت الديمقراطية ونظام السوق الحرة (الرأسمالية) في دستور الدولة.

٨- تشكيل مجلس نيابي من قمرتين، ومجلس رئاسة، ومجلس وزاري، ومحكمة دستورية، ومصرف مركزي، وتثبيت صلاحيات هذه الأجهزة المركزية بحيث تقتصر على السياسة الخارجية، والتجارة الخارجية، والسياسات الجمركية والمالية، وقضايا الهجرة، وميادين أقلّ أهمية مثل المواصلات الجوية.

٩- تثبيت صلاحيات السلطات المحلية في "الدولتين.. داخل الدولة" بحيث تشمل جميع ما يتعدّى صلاحيات السلطات المركزية.

١٠- بقيت السياسة الدفاعية مسألة مفتوحة.. وأصبحت منذ ذلك الحين وحتى الآن مسألة خلافية.

١١- تعهّد أطراف الاتفاق بالتخلّي عن استخدام العنف فيما بينهم، وسهرت على ذلك قوّات حلف شمال الأطلسي، التي حملت عبر الاتفاقية اسم قوّات السلام التابعة للأمم المتحدة، ثم انتقلت المهامّ إلى "قوات سلام أوروبية"[١٢].

أقوال في دايتون

لا يوجد في العالم المعاصر أيّ دولة أخرى، موحدة أو اتحادية، تماثل صيغة الحكم فيها هذه الصياغة. ومن العسير القول إنّ واضعي الصياغة، لا سيما مَن يمكن وصفه بثعلب الدبلوماسية الأمريكية هولبروك (وهو ما أهّله ليصبح بعد سنوات عديدة مبعوثا أمريكيا لأفغانستان وباكستان في أعقد مرحلة ختامية لحرب الاحتلال) لم يكونوا على علم بالمعضلات التي صنعتها نصوص الوثيقة والتي منعت بعد الحرب من تطوّر البوسنة والهرسك –هيكليا من حيث الأساس.. ناهيك عن تطوّر اقتصادي وتقني وعلمي..– إلى دولة قادرة على الوقوف على قدميها سياسيا واقتصاديا.. ولا ريب أيضا أن الطرف البوسني قد أدرك

مسبقاً ما تعنيه الوثيقة، إنّما كان واضحا أنه هو الطرف الذي وُضع بين خيارين، استمرار الحرب التي كانت خسائرها البشرية والمادية خسائر بوسنية بنسبة ٨٠ في المائة على الأقل، وبين التوقيع على ما أسماه الرئيس البوسني الراحل بيجوفيتش: "السلام المرّ"، ويمكن القول إنّ غالبية الباحثين الغربيين يرون ذلك وما يعنيه، بل انكشف لهم وكتبوا عنه بصورة متواصلة، دون أن يبدّل شيئاً على صعيد صناعة القرار السياسي الدولي، الذي يسيطر واقعيا من خلال "الوصاية الدولية" أو "المندوب السامي للأمم المتحدة" وصاحيات أجهزة دولية عديدة أخرى، على صناعة القرار البوسني.

١- بعد مرور ٥ سنوات على توقيع الاتفاقية يقول حولها الكاتب الصحفي مارسيل شتوسّل الخبير بشؤون البلقان:

"...لا تزال الدولة تفتقر إلى خصائص السيادة، احتفظت بوحدة أراضيها ضمن حدودها، ولكنّ السلطات بقيت مقسّمة بين البوسنيين والكروآت والصرب... توجد ثلاثة جيوش، وأهداف الحرب لدى الصرب والكروآت ما زالت مطروحة... إنّ اتفاقية دايتون أبعد بكثير من مجرد معاهدة سلام تقليدية، بل وزّعت صلاحيات صناعة الدولة على عدد من المنظمات الدولية... حتى التحوّل الديمقراطي داخل نطاق صربيا وكروآتيا لم يوصل إلى تعاون ما داخل البوسنة والهرسك... الحقائق التاريخية والأحداث المعاصرة مجزأة في طرحها مثل البوسنة على أساس عرقي..."[١٣].

٢- بعد مرور ١٠ سنوات على توقيع الاتفاقية تتحدّث الباحثة كارولينا هورنشتاين توميش، من مؤسسة كونراد آديناور الألمانية، حول البوسنة والهرسك وحول طرح مسألة تولّي الاتحاد الأوروبي الصلاحيات التي تتمثل في "المندوب السامي الدولي" -الذي يعتبر هو الحاكم الفعلي في البوسنة والهرسك- وتقول:

"هكذا يتجدّد النقاش بعد عشرة أعوام حول المسؤولية الذاتية نظراً إلى استمرار النواقص القائمة على صعيد الاندماج الداخلي في الحياة السياسية والاجتماعية في هذا البلد.. إذا كان لاتفاقية دايتون أهمية تاريخية لإنهائها الحرب بعد إخفاق محاولات سلام سابقة، وإيجاد الإطار العام لدولة البوسنة والهرسك إقليميا، فمن الثابت أنّ عدم تحقيق الاندماج داخليا، وعدم التطور السياسي الضروري لتحمل الدولة نفسها بنفسها، وعدم الاستقرار في العلاقات الخارجية، إنّما يعود كما هو ظاهر للعيان اليوم إلى النواقص الكبيرة في البنية الهيكلية لتلك الاتفاقية"[١٤].

٣- مع مرور ١٥ سنة على توقيع الوثيقة، نقل موقع "روسيا اليوم" الإخباري في إصدارته العربية تحت عنوان "سلام هشّ قائم على الأشلاء" ما يقوله عدد من المسؤولين[١٥]، ومن ذلك:

- "قال نيبويشا رادمانوفيتش، ممثل صربيا في رئاسة البوسنة والهرسك: "لا أعتبر البوسنة والهرسك دولة مستقلة. نحن نؤمن فعلا بالمفاهيم الديمقراطية والمستقبل الأوروبي لبلادنا والمساواة بين جميع المكوّنات العرقية للبوسنة والهرسك. لكن الديمقراطية يجب أن تصبح ممارسة يومية لسكان البلد ولا تُملى من خلال وصاية دولية. بالفعل نحن كنّا بحاجة لمرحلة انتقالية بعد التوصل إلى تفاهمات دايتون التي أنهت الحرب، لكن الحياة مستمرة ولا بد من التغيير".

– فيما قال مرساد كيبو، نائب رئيس اتحاد البوسنة والهرسك:" البوسنة والهرسك تركيبة فريدة. نحن نسعى إلى بناء دولة مستقلة وذات سيادة. تفاهمات دايتون مرحلة هامة في إيقاف الحرب والشروع في بناء الدولة. بالطبع فإن الحوار الداخلي المبني على المساواة بين مركبات المجتمع في بلدنا يُعدّ ركناً أساسيا لضمان الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك. نحن نؤمن بأن مستقبل بلادنا مشرق".
– ومن جهة أخرى قال فالنتين إنتسكو "المندوب السامي": "أعتقد أنّ المهمّة الأساسية للبوسنة والهرسك اليوم هي إجراء إصلاح دستوري في البلاد. كما تعلمون فإنّ روسيا مكوّنة من أكثر من مائة قومية، لكنّها مع ذلك دولة دستورية. هنا تسكن ثلاث قوميات وثمّة عشرون أقلية قومية. لكنّ القوانين الوضعية لا تضمن حقوقا متكافئة لهذه الأقليات. نحن بدورنا نساعد في بناء مؤسسات الدولة وسوف نغادر حال اكتمال عملية البناء".

مطبّات في المخطط

من العسير القول إنّ عدم الوصول بالبوسنة والهرسك إلى مستوى دولة حديثة موحّدة داخليا، ومستقرة في علاقاتها الخارجية، كان "فقط" نتيجة استمرار خلافات حزبية أو نزاعات على مطامع سياسية، بين "الزعماء" من الفئات الشعبية الثلاث، دون التأكيد أنّ الأرضية التي وُضعت لعلاقاتهم ولمستقبل الدولة من خلال وثيقة دايتون، كانت من الأصل، أرضية لا تصلح لقيام الدولة واستقلالها الفعلي ووحدتها الحقيقية.
لقد كانت الوثيقة حافلة بالمطبّات بمعنى الكلمة، وكان لا بدّ أن تفعل هذه المطبّات فعلها في اتجاهات معينة، فليس مَن وضع الصياغة، ودفع عبر الضغوط إلى القبول بها ممّن يفتقرون إلى الخبرة السياسية اللازمة. بتعبير آخر لا بدّ عند التأمّل في نصّ الوثيقة ابتداءً من ترجيح التكهّن القائل بأنّ ما شهدته البوسنة من عقبات بعد "الاتفاقية" كان منتظرا سلفا، أو كان مخطّطا" له عمدا.

من هذه المطبّات ما عدّدته دراسة منهجية بعنوان "بين الحرب والأزمات والوصاية والأَوْرَبة– حصيلة ثماني سنوات بعد دايتون"، نشرها معهد الدراسات العليا التابع لمعهد العلوم السياسية في فيينا، وتعطي النقاط التالية ملخّصا لمحتواها، أو ملخصا لأهم عناوين المحتوى[١٦]:
١– جميع المصطلحات المستخدمة حول أهداف السلام بعد الحرب، قابلة للتفسير على أكثر من معنى، ووجد أطراف النزاع السبيل إلى ذلك باستمرار.
٢– اتفاقية السلام وصيغة الدستور وفق ما تقررا في دايتون حافلتان بالنواقص والثغرات الخطيرة المانعة من الوصول إلى اتفاقات وقابلية ديمومتها.
٣– لم تتضمّن الوثيقة الهدف السياسي للدولة، بل ثبتت علاقات التوتر القائمة ما بين الصراع العرقي وإمكانات الاندماج.

٤- ثبتت الوثيقة الأخذ بالنزاع العرقي في كافة مستويات مؤسسات الدولة، ممّا يعني "انتصار المقولات العرقية" التي أوصلت إلى الحرب وتنامت خلالها، فمكّنت الوثيقة بذلك من انتصار هذه المقولات على مبادئ المجتمع المدني، وجعلت الدستور قائما على "الإنسان العنصري" بديلا عن "المواطنة".

٥- صمّمت الوثيقة بنية هيكلية شديدة التعقيد للدولة، حتى أصبح يوجد فيها ١٣ رئيسا للوزراء، و٧٥٠ شخصا لتشريع القوانين، و١٢٠٠ قاضيا ونائبا عاما، فأصبحت رواتب العاملين لدى الدولة تستهلك أكثر من نصف الميزانية باستمرار.

٦- أنشأت الوثيقة وضعا حافلا بالتناقضات على صعيد الصلاحيات والإجراءات العملية لتثبيت السلام، ما بين المؤسسات الدولية ذات الصلة، المندوب السامي، وقوات السلام، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجلس الأوروبي، والمصرف المالي العالمي، وغيرها.

٧- ركّزت الوثيقة على الجوانب العسكرية والسياسية وأهملت الجوانب الاقتصادية إلى حد كبير.

وتعدّد الدراسة ما اعتبرته إيجابيات في نطاق ما تمّ خلال ثماني سنوات، وهو (١) تركيز المهمة العسكرية الدولية، ممّا مكّن بعد تبديل عنوانها، من تخفيض عدد القوات الأجنبية من ٦٠ إلى ٣٥ ألفا عام ١٩٩٧م. و(٢) تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار بمساعدات مالية دولية، تدفقت بنسبة ٧٠ في المائة على "اتحاد البوسنة والهرسك" و٣٠ في المائة على "الجمهورية الصربية"، أي الكيانين السياسيين الداخليين في البوسنه والهرسك. ولكن.. أصبحت الدولة تحت الوصاية الدولية، فمن صلاحيات المندوب السامي، إصدار مراسيم لفصل كبار المسؤولين، أو إلغاء ما يصدر من تشريعات قانونية، فتحوّلت عملية تشكيل الدولة إلى "عملية خارجية"، حتى أن تحديد رمز الدولة وعلمها ونشيدها الوطني، وعملتها، وما شابه ذلك، كان بمراسيم دولية.

أمّا ما لم يتحقق على سبيل المثال، فكان تمكين المشردين من العودة إلى مواطن سكنهم الأصلية، والتخلّص من التمييز في توزيع المناصب على أساس الانتماء العرقي، وهو في الوقت نفسه على حساب الأقليات من غير الفئات الرئيسية الثلاث، وقد شمل التمييز قطاعات الإعلام، والتعليم، بينما بقي البناء الاقتصادي "مصطنعا" يعتمد على المعونات الخارجية فقط، ويمنع من نشأة اقتصاد وطني مستقر.

وتعدّد الدراسة أيضا ما يبيّن عمق مفعول "الوصاية الدولية" فتذكر أنّ عدد مراسيمها بلغ ٥٤ مرسوما حتى عام ٢٠٠١م، وقفز إلى ١٥٣ عام ٢٠٠٢م (قبل عام من صدور الدراسة).

ومن الحصيلة أيضا أنّ الناتج الاجتماعي العام كان في عام ٢٠٠٣م في حدود ٦٠ في المائة ممّا كان عليه قبل الحرب، وبلغت نسبة البطالة ٤٠ في المائة، وبدلا من إعادة المشردين، بلغ عدد من غادروا البلاد طلبا للعمل ٩٢ ألفا في سنّ الشباب خلال ٥ سنوات بعد دايتون، وتقول استطلاعات الرأي إن أكثر من ٧٠ في المائة من الشبيبة يرغبون في الهجرة أيضا، إذا توافرت لهم الفرص لذلك.

وفي كتابها "مقارنة بين كرواتيا والبوسنة والهرسك حول التلاؤم مع الاتحاد الأوروبي" الصادر عام ٢٠٠٨م تقول الكاتبة فرانسيسكا بومّر "لقد تطوّرت الدولتان بصورة متباينة تماما بعد اتفاقية دايتون، وأصبحتا على درجتين متباعدتين بالنسبة إلى شروط قابلية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فيبدو الانضمام بالنسبة إلى كروآتيا حقيقة قابلة للتطبيق قريبا، ولكنه بعيد المنال عن البوسنة والهرسك"[١٧].

ويعلّل ماريو يوريشيفيش في كتابه "البوسنة والهرسك على طريق دايتون إلى الاتحاد الأوروبي" الصادر عام ٢٠٠٨م أسباب بقاء الدولة دون مستوى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالنظام السياسي الذي أقيم فيها عن طريق اتفاقية دايتون، فقد ثبّتت كيانين منفصلين، الجمهورية الصربية للصرب، واتحاد البوسنة والهرسك للبوشناق والكروآت، ثم قُسّم هذا الاتحاد إلى مقاطعات، و"ظهر بعد ١٣ سنة من عقد الاتفاقية بكلّ وضوح أنّ هذا الهيكل القانوني للمؤسسات لا يحقّق فاعلية اقتصادية ولا سياسية–اجتماعية"[١٨].

ويصل إلى هذه الحصيلة أيضا الأستاذ الجامعي للعلوم السياسية ودراسات البلقان في فيينا، د. فريدران جيهيش، في كتابه الصادر عام ٢٠١٠م بعنوان "السياسة العرقية في البوسنة والهرسك – الدولة والمجتمع في أزمة"[١٩] فيحمّل اتفاقية دايتون المسؤولية الأكبر عن الأوضاع الراهنة.

رغم ذلك لا يزال بعض وسائل الإعلام يعزو أوضاع البوسنة والهرسك إلى اختلاف الزعماء السياسيين فحسب، وإلى غلبة العنصر القومي على توجّه الأحزاب الرئيسية، كما ورد في تقريرٍ لمحطة تلفاز "أخبار أوروبا/ Euronews" مع اقتراب الانتخابات لعام ٢٠١٠م (رئاسية ونيابية جرت يوم ٢٠١٠/١٠/٣م)، تمّ بثّه تحت عنوان "تناقض الإرادات السياسية في البوسنة يهدّد وحدة البلاد واستقرارها"[٢٠].

ازدواجية في الوصاية الدولية

قد يوجد بعض المبالغات فيما يتردّد في الكتابات العربية من منطلق إسلامي بصدد التدخل الأمريكي والأطلسي المتأخّر في الحرب الصربية ضد البوسنة والهرسك، ومن ذلك القول إنّ القوى الدولية الغربية لم تتدخّل بل ساهمت في حصار البوسنيين لأكثر من ثلاث سنوات كان مجرى الحرب خلالها لصالح القوات الصربية، ثم الصربية والكرواتية لا سيّما بعد نقض الكروآت البوسنيين تحالفهم مع البوشناق المسلمين، علاوة على ما وقع من جرائم حربية واسعة النطاق، إنّما تقرّر التدخّل غربيا عندما ظهرت بوادر أولى لتحوّل مجرى القتال من خلال معارك خاضها البوشناق المسلمون منفردين على الجبهتين الصربية والكرواتية.

لا يمكن الجزم بذلك حتى بالاعتماد على المصادر البوسنية الحالية، فمن الإملاءات المفروضة دوليا داخل البوسنة والهرسك: "طريقة الحديث عن الحرب"، فلا يكاد يوجد كتاب مدرسي أو عامّ أو مقال إعلامي –فيما يتبع للبوشناق المسلمين مع الكروآت، أو مع الصرب والكروآت مركزيا– يصف الحرب بأنها "حرب صربية" وبات المصطلح المطلوب استخدامه على امتداد ١٥ عاما مضت هو مصطلح "العدوان" الذي تعرّضت له البوسنة والهرسك مع عدم الإشارة إلى من ارتكبه، كما أنّ الحديث عن مجرى

المعارك نفسها محظور إلاّ في مثل هذه الحدود، فبذريعة الحرص على "المصالحة الوطنية" يُفرض تجنّب تعرّف الجيل الذي ولد أثناء الحرب وبعدها الاطلاع على تاريخ بلده الحديث بصورة منهجية، كما لوحق بعض مَن حاول نشر معلومات عن مجرى القتال، وكان من القادة البوشناق المسلمين في الحرب.

على أنّ "إجراءات الحظر" هذه لا تجد التطبيق على قدم المساواة داخل الدولة الواحدة المعترف بها، فعبر توزيع الصلاحيات وفق "مخطّط" دايتون، تملك الحكومة المحلية في الجمهورية الصربية التصرّف بسياساتها التعليمية والتربيوية والإعلامية، بينما تعود الصلاحيات المماثلة في "اتحاد البوسنة والهرسك" إلى حكومة تمثّل البوشناق المسلمين والكروآت معا، ولم يضعف ارتباط كروآت هذا الاتحاد مع الكروآت في كروآتيا نفسها، كما أن صلاحيات الحكومة المركزية محكومة بالنظام الذي وضعه "مخطط" دايتون، والذي يعطي كلّ طرف من الأطراف الثلاثة حقّ النقض/ الفيتو، فلا يمكن الوصول إلى سياسات وفق النهج الديمقراطي بصيغته الغربية التقليدية، أي أولويّة "قرارات الغالبية في ظلّ تعددية سياسية" عبر مجلس نيابي وحكومة تمثل غالبية السكان.
المرجعية الوحيدة التي تملك فرض القرار هي مرجعية "المندوب السامي"، أي الوصاية الدولية، وأظهرت أمثلة عديدة على كيفية فرض إرادته، ومن أشهر الأمثلة في البوسنة والهرسك على ذلك قرار ملاحقة "المجاهدين العرب" وترحيل عدد كبير منهم، والتضييق على مَن لا يزال داخل الحدود، وتشير التقارير الصحفية الغربية أيضا إلى أنّ الضغوط الأمريكية على هذا الصعيد كانت من وراء القرار الصادر عن المندوب السامي بإقالة وزير الداخلية ورئيس المخابرات البوسنية "باكير علي سباهيش" من منصبه عام ٢٠٠٢م[٢١]، ولم ينقطع هذا الأسلوب، كما يظهر من إقالة "منير علي بابيش" يوم ٢١/١٠/٢٠٠٧م من منصب رئاسة المخابرات البوسنية، والذي يقول إنّ السبب الحقيقي لإقالته كان بسبب المعلومات المحرجة التي كان يطرحها على القيادات العسكرية الغربية بشأن المكان الذي كان يختبئ رادوفان كارادزيش فيه، قبل اعتقاله وتقديمه للمحاكمة على جرائم الحرب التي ارتكبها[٢٢]، والذي تردّد أن اعتقاله بعد مماطلة طويلة كان نتيجة صفقة لا يُعرف مداها، وربما تشمل وقاية شريكه السابق ميلاديش فيما ارتكب من جرائم حربية أثناء الحرب الصربية ضدّ البوسنة والهرسك.

الدستور والتركيبة السياسية، وبالتالي جوهر ما صنعه "مخطط" دايتون في البوسنة والهرسك، هما أكبر العراقيل أو المطبّات التي تمنع من قيام دولة مستقرّة قادرة على ممارسة سياسات فعّالة، داخليا وخارجيا. والقاسم المشترك الأكبر بين هذه "المطبّات" كامن في أنّ بعضها يسند بعضه الآخر، ويمنع من تحقيق الإصلاح في جانب دون جانب، وهذا ما يجعل الدول الغربية تطالب بتعديل الدستور، وتلقي بالمسؤولية على الساسة البوسنيين أنّهم عاجزون عن التفاهم على ذلك، بينما نجد التركيبة السياسية التي صُنعت غربيا هي التي تجعل تفاهمهم في أجواء ترسيخ "توازن الصلاحيات عرقيا" هدفا بعيد المنال.

لم يعد الطرف الصربي على وجه التخصيص يتشبّث بما كان يطالب به أثناء الحرب وبعدها، أي الانفصال بالجمهورية الصربية عن البوسنة والهرسك والانضمام إلى صربيا، إنّما يصعب القول إنّ هذا يعكس فعلا الرغبة في وحدة البوسنة والهرسك نفسها، بل الأرجح هو القدرة على الاستناد إلى الأوضاع التي أفرزها "مخطط" دايتون، والتي تمكّنه من الإقدام على سياسات وممارسات من شأنها تعزيز الانفصال على أرض الواقع، دون الظهور بمظهر المطالبة به، وفي مقدمة ما يشمله ذلك الحيلولة دون عودة البوشناق المهجّرين عن المناطق التي كانوا يمثلون غالبية فيها، والتي أدخلت في نطاق "الجمهورية الصربية"، فإن بقي هدف الانفصال قائما لدى الصرب، فهو مؤجّل، ربما بانتظار فرصة إقليمية ودولية مواتية.

لقد أنهت اتفاقية دايتون عام ١٩٩٥م الحرب، ولكن تبدو من خلال ما سبق أنها كانت المدخل إلى متابعة السعي لتحقيق أهداف سياسية بوسائل أخرى، لا يعني ذلك أنّ الهدف من الاتفاقية يتطابق مع هدف الحرب الصربية العدوانية، إنّما يمكن تثبيت عدد من المعطيات الأساسية على هذا الصعيد:

١- أراد الصرب إقامة "صربيا الكبرى" هدفا رسميا، وهذا ما تناقض مباشرة مع إرادة الدول الغربية وسياساتها في البلقان، وهو ما يمكن اعتباره السبب الأرجح وراء التدخّل الغربي في البوسنة والهرسك ثم في كوسوفا، علاوة على سرعة الاعتراف باستقلال كروآتيا وسلوفينيا ودعمهما، واتّباع سياسات أخرى تجاه مقدونيا وألبانيا، لا تختلف كثيرا عن السياسة المتبعة تجاه البوسنة والهرسك.

٢- المعطيات الاقتصادية الذاتية والسياسية التي أوجدها التحرّك البوسني في مراحله الأولى بزعامة بيجوفيتش الراحل، علاوة على التحرّك في كوسوفا ردّاً على إلغاء الحكم الذاتي فيها، رجّحت احتمال قيام دولة بوسنية مستقلة ذات تأثير إقليمي فعّال في البلقان، وربما من خلال ذلك أوروبيا. وهذا ما يتناقض أيضا مع إرادة الدول الغربية وسياساتها في البلقان، وربما كان هو السبب الأرجح وراء التأخّر في التدخّل العسكري رغم الضغوط الإنسانية وضغوط الرأي العام الغربي المتصاعدة، والناجمة عن ارتكاب جرائم حربية وجرائم ضدّ الإنسانية، فجاء توقيت التدخّل مناسبا للحيلولة دون قيام دولة بوسنية "قوية" إضافة إلى الحيلولة دون قيام دولة صربية قوية.

٣- بعد أنّ أدّت الحرب مفعولها، فأجهزت على "القوة العسكرية ومعطيات الاستقلال الفعلي سياسيا واقتصاديا"، بدأت السياسة الرسمية الغربية تتحرك بوسائل أخرى -منها "اتفاقية دايتون"- لدمج بعض دول البلقان في المنظومة الجديدة الناشئة بعد نهاية الحرب الباردة (أجهزة تعاون أطلسي وأوروبي مع معظم الدول الشيوعية والاشتراكية سابقا.. وضمّ قسم منها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي) واستثناء دول أخرى، من خلال الإبقاء على درجة من الضعف الداخلي تطيل على الأقلّ ارتباط دول بعينها بالدول الغربية، وهو ما استهدف البوسنة والهرسك وألبانيا وكوسوفا وفي الدرجة التالية مقدونية.

٤- يلفت النظر فيما تحقّق خلال ١٥ عاما عبر "مخطط" دايتون:

أ- التفاوت الكبير بين سرعة الدعم العمراني لإزالة مظاهر الدمار عبر الحرب، وهذا ممّا يساهم في نشأة جيل جديد دون أن يرى بعينيه آثار الحرب.. وبين تباطؤ الدعم الاقتصادي على الصعيد الاستثماري وبالتالي إنشاء بنية اقتصادية مستقلّة وفعالة.

ب- تجميد الوضع الدستوري والسياسي في إطار يحول دون الخروج من دائرة الوصاية الدولية فترة طويلة من الزمن، قد تكون كافية لنشأة جيل جديد، لا يكون لتأثير الحرب عليه ما يحدّد تصوّراته الذاتية عن استقلال دولته وتوجّهاتها.

ت- اتّباع سياسة التوجيه الثقافي والتعليمي والإعلامي، لترسيخ التوجّه الغربي، والحيلولة دون تحوّل الصحوة الإسلامية عقب الحرب إلى ظاهرة دائمة، مع الاعتماد في ذلك على ما سبق أن تحقّق من خلال الضغوط السابقة في العهد الشيوعي/ الاشتراكي في العهد اليوغسلافي ومن قبل.

أرقام ومؤشرات

يبدو للوهلة الأولى أنّ البوسنة والهرسك قد خرجت من الحرب المدمّرة لتدخل في مرحلة أزمة مزمنة، وضعتها في دوّامة لا ينقطع مفعولها، وتتجلّى في أنّ الأسئلة المطروحة حاليا حول وضعها ومستقبلها، هي ذات الأسئلة المطروحة مع نهاية الحرب. إنّما يظهر للعيان مع متابعة تفاصيل ما شهدته البلاد خلال بضعة عشر سنة، أنّه إلى جانب "تجميد" الأزمة سياسيا وعسكريا عبر "مخطط" دايتون، بدأت ترسخ معطيات جديدة لمرحلة تالية، لعلّ أبرز ما ستعتمد عليه خلالها:

١- ارتباط الدولة اقتصاديا بقوى خارجية، في مقدمتها دول رئيسية في الاتحاد الأوروبي.

٢- ارتباط الدولة إقليميا بتطوّر علاقاتها مع دول البلقان، لا سيما صربيا وكروآتيا.

٣- بقاء العلاقات بين البوسنة والهرسك والدول الإسلامية علاقات رمزية في الدرجة الأولى.

٤- نشأة جيل ما بعد الحرب، ووصوله تدريجيا إلى مفاصل صنع القرار.

من أهم العوامل الحاسمة في العمل على تحديد التوجّهات المستقبلية للبوسنة والهرسك في هذا الإطار ما يكمن فيما يتحقّق عن طريق الاقتصاد والتعليم والتوجّهات الاجتماعية والثقافية العامة. وتنطلق الفقرات التالية من معلومات أساسية يرد بعضها في الجداول المرفقة في هذا الفصل[٢٣]، منها ما يلخّص ما سبق الحديث عنه من الأبعاد الكامنة في التاريخ القديم والتاريخ الحديث، والتي لا يمكن دونها استشراف ما يُتوقع للمستقبل المنظور في البوسنة والهرسك، ومنها ما يتناول بعض المعطيات الأساسية في الوقت الحاضر، والتي لا بدّ من اعتمادها من جانب البوسنيين في شقّ طريقهم بأنفسهم، أما الدور الفعلي الذي يمكن أن يقوم به جيل ما بعد الحرب مستقبلا فيرد الحديث عنه في فصل "نظرة استشرافية" التالي.

من الساحة الاقتصادية

لم يخرج الوضع الاقتصادي في البوسنة والهرسك عن الأعباء الثقيلة التي خلّفتها الحرب في ميادين عديدة، رغم المساعي الدولية التي بُذلت من أجل "إعادة الإعمار"، فقد تركّزت على ما يظهر للعيان مباشرة، من طرق وأبنية، دون أن يصل إلى جوهر البنية الاقتصادية حتى الآن، ودون أن يزيل الخلل الذي نشأ على الصعيد المالي.

أبرز المؤشرات على ذلك (من معطيات عام ٢٠٠٩م) أنّ النفقات العامة على الدولة، بأجهزتها السياسية الشديدة التعقيد، تستهلك أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج الاجتماعي العام، الذي واجه انخفاضاً بنسبة ٣ في المائة نتيجة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧/٢٠٠٩م، كما وصل عبء الديون إلى ما يعادل ٤٠ في المائة من الناتج الاجتماعي العام، وازدادت البطالة بنسبة ٥ في المائة، فبلغ معدّلها ٤٢ في المائة

حسب الأرقام الرسمية، للدولة، وانخفض حجم الصادرات بنسبة ٢٠ في المائة، كما انخفض حجم الإنتاج الصناعي بالمجموع بنسبة ٣،٦ في المائة[٢٤].

لا يزال الوضع الاقتصادي يفتقد إلى التوازن رغم مرور ١٥ عاما على نهاية الحرب، ويتجلّى حجم الخلل في مجالات عديدة، يمكن تصنيفها تحت عنوانين رئيسيين: "الارتباط الخارجي" و"التقسيم العرقي"، ويكفي التنويه ببعض الشواهد على كلّ منهما:

١- من نتائج الارتباط الخارجي أنّ الوارد من الصادرات يغطي ٩٥ في المائة من الوارد في نطاق الناتج الاجتماعي العام، وهي نسبة لا يوجد ما يشابهها عالميا، وتعني أنّ تأرجح الوضع الاقتصادي في بلدان مستورِدة يمكن أن يؤثّر تلقائيا على الوضع الاقتصادي في البوسنة والهرسك، بغضّ النظر عن أيّة جهود ذاتية تُبذل، فالارتباط الخارجي يعني بذلك غياب قاعدة "التأثير والتكامل المتبادلين"، مما تضيع معه – مثلا- فائدة إلغاء الحواجز الجمركية والتجارية على التبادل، كما هو قائم في نطاق العلاقات البوسنية مع الاتحاد الأوروبي.

٢- من مواطن تأثير حصيلة "السلام" وبالتالي تثبيت "التقسيم العرقي" على أرضية إدارة سياسية، وفق "مخطط" دايتون، ما يظهر للعيان اقتصاديا بوضوح عندما نتجاوز حدود الأرقام الإجمالية الواردة آنفا، ونتأمّل في بعض التفاصيل، ومنها:

أ- انخفض الإنتاج الصناعي كما ورد آنفا بنسبة ٣،٦ في المائة خلال عام ٢٠٠٩م بسبب الركود الاقتصادي العالمي، ويتكوّن هذا الرقم الإجمالي من عنصرين:

(١) انخفاض فعلي للإنتاج (مع انخفاض الصادرات) في المنطقة التابعة لاتحاد البوسنة والهرسك (البوشناق المسلمون والكروآت).. وقد بلغ معدّله ١١،٨ في المائة.. مقابل

(٢) ارتفاع فعلي للإنتاج (مع ارتفاع الصادرات) في المنطقة التابعة للجمهورية الصربية داخل الدولة، وقد بلغ معدّله ١٨،٨ في المائة[٢٥].

ب- تغطّي الغابات ٥٣ في المائة من مساحة البوسنة والهرسك، وهي بذلك من أغنى المناطق بالغابات في أوروبا بمجموعها، ويعيش من اقتصاد الأخشاب وما يتفرع عنه أكثر من ٦٥٠ ألف نسمة من السكان، أي حوالي ١٥ في المائة، وبلغ حجم الصادرات منه قبل الحرب ما يعادل ٢٥٠ مليون دولار سنويا، كما كان لصناعة الأثاث البوسني فروع إنتاجية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إنّما قضت الحرب على المنشآت الصناعية المرتبطة بهذا القطاع، فأصبح يعتمد على تصدير الأخشاب في الدرجة الأولى (٢٠ في المائة من الصادرات) وتفاوت التعويض عن ذلك بعد الحرب، فلم يشهد "الاتحاد" شيئاً يُذكر مقابل ما شهدته المنطقة التابعة للجمهورية الصربية داخل البوسنة والهرسك فقد سجّل الإنتاج فيها صعودا مطّردا بلغ رقما قياسيا عام ٢٠٠٦م (١٦٤ في المائة) في قطاع تصنيع الأخشاب عموما، و(٣٥ في المائة) في قطاع صناعة الأثاث[٢٦].

لا يأتي هذا التفاوت في مسيرة تطوّر البلاد اقتصاديا بعد الحرب اعتباطا، أو لمجرّد تفاوت الاستعداد للعمل والإنتاج بين قطاعين من البلد الواحد، ومن جانب فريقين من السكان، إنّما ينشأ مباشرة بسبب طبيعة الارتباطات التي تصنعها العلاقات الخارجية، إذ لم يمنع إحلالُ السلام وتثبيت وحدة البلاد من أن تتخذ هذه العلاقات أكثر من مسار، دون (١) التحرّر من مفعول تعدّد الانتماء العرقي والديني، ودون التحرّر أيضا (٢) من مفعول الإطار السياسي الذي وضعه "مخطط" دايتون لمستقبل البوسنة والهرسك.

بذلك لم يقتصر الأمر على عدم التعامل مع البوسنة والهرسك بما يتفق مع حقيقة كونها "دولة أوروبية" إنّما ساهم الإطار السياسي الموضوع عبر دايتون أيضا في اختلاف توجّهات "الانفتاح" الخارجي، بحيث يسري الانفتاح على ما يسيطر الصرب والكروآت على إدارته فيوثق العلاقات بصربيا وكروآتيا وسواهما، ولكن لا تقوم الدولة ككل، أو الجزء الذي يديره البوشناق المسلمون –وهم لا ينفردون بذلك– على تثبيت علاقاتٍ مقابلة بدول العالم الإسلامي، وفق مبدأ "الانفتاح" نفسه.

قد يعود ذلك أيضاً إلى نوعية تحرّك بعض البلدان الإسلامية رسميا وشعبيا بعد الحرب (في المقدمة: السعودية وإيران والإمارات وتركيا والكويت) إذ تركّز الإسهام المالي على بناء المساجد والمدارس تخصيصا، دون أن تقوم علاقات مالية وتجارية ذات تأثير على الأوضاع الاقتصادية، وتعبّر عن ذلك قائمة الاستثمارات المالية الأجنبية في البوسنة والهرسك في فترة ١٤ عاما بعد الحرب حتى عام ٢٠٠٨م (ولم تتعدّل عام ٢٠٠٩م) فقد بلغ حجم هذه الاستثمارات ٥،٣ مليار دولار، فيلاحَظ عليها:

١- لا تظهر الدول الإسلامية إلا في المرتبتين التاسعة والعاشرة (الإمارات وتركيا) من بين عشرة دول أقدمت على هذه الاستثمارات، وكان نصيب الدولتين معا في حدود ١١٠ ملايين دولار من أصل ٥،٣ مليار دولار.

٢- تحتلّ صربيا وكروآتيا المرتبتين الثانية والثالثة (بعد النمسا وقبل سلوفينيا) وتتركّز استثماراتهما على المناطق والفئات السكانية، الصربية والكروآتية، بما بلغ حجمه خلال الفترة نفسها ١،٢ مليار دولار[٢٧].

من الساحة التعليمية

لا يكاد يختلف تاريخ النشأة الأولى للبوسنة والهرسك عن تاريخ الأقطار الأوروبية الأخرى وليس دول البلقان فقط، إنّما تختلف عنها بتأثير الجانب التاريخي الإسلامي (كألبانيا والأندلس/ أسبانيا)، لا سيما وأنّ القرون الثلاثة الأولى لارتباطها بالدولة العثمانية، أوجدت رصيدا متميّزا على الصعيد العلميّ والعمراني والحضاري عموما، ولم ينعكس ذلك في الشواهد العمرانية (سراييفو.. موستار.. الجسور الأثرية.. المساجد) فقط، بل شمل الشواهد العلمية الجامعية أيضا، وكانت النواة الأولى لذلك في عهد غازي خسرو بيك، ببناء معهد عالٍ للفلسفة الصوفية عام ١٥٣١م في سراييفو، وهو الذي جرت توسعته بإضافة كليات تدريس أخرى إليه، بينما تأسّست جامعة سراييفو الحديثة (وتضم زهاء ٤٠ ألف طالب) عام ١٩٤٩م[٢٨].

مثلما ينعكس واقع التقسيم العرقي والديني عبر البنية الهيكلية المنبثقة عن مخطط دايتون اقتصاديا، ينعكس أيضا –بل بدرجة أعمق وأوسع– في الواقع التعليمي الراهن في البوسنة والهرسك، فيكشف أكثر من سواه أنّ ما سيسفر عنه مجرى عملية التعليم في المدارس والجامعات، لا يمكن أن يؤدّي إلى دولة "واحدة" رغم وضع ذلك هدفاً من الناحية الرسمية الشكلية لاتفاقية دايتون.

يقرّر الدستور أنّ سياسة التعليم والشؤون الثقافية هي من اختصاص الكيانين القائمين داخل الدولة، فيسري ذلك على الجمهورية الصربية التي تشكّل كيانا صربيا متجانسا، من الناحية العرقية والدينية والثقافية والتعليمية، كما يسري على "اتحاد البوسنة والهرسك" الذي لا يمثل كيانا متجانسا، وكان من المستحيل سياسيا بعد الحرب أن تسري فيه سياسات تعليمية وثقافية موحّدة، فالاتفاقية نفسها تقرّر توزيع المسؤوليات حسب الانتماء العرقي، وبالتالي تضاعفت عملية التقسيم أو التفتيت فيه عبر توزيع الصلاحيات السياسية التعليمية والثقافية على عشرة مقاطعات.

يسري عموما الإلزام المدرسي حتى الصف التاسع، وتستمرّ المرحلة المدرسية الثانوية ما بين ٣ و٤ سنوات، وتقبل الجامعات الانتساب إليها على أساس امتحان قبول تحدّده كل منها في إطار المقاطعة التي توجد فيها. ومن حيث المضامين، كما تقول وزارة الخارجية الألمانية:

"أصبحت السياسة الثقافية والتعليمية في البوسنة والهرسك ساحة تلعب فيها السياسة العرقية دورها، فلا يوجد مستوى موحّد لمواد التعليم، ولا عملية تنسيق فيما بينها، ممّا يجعل تنقّل التلاميذ والطلبة داخل بلدهم مستحيلا أو عسيرا، ومن ذلك أن مادّة التاريخ تتحدّد وفق الصبغة العرقية في المنطقة، وتُستنسخ كتب التدريس في كثير من الأحيان عن دول مجاورة. ومن مظاهر ذلك أيضاً أنّ في وسط البوسنة والهرسك – حيث تتجاور الأعراق والديانات بكثافة– يوجد حوالي خمسين مدرسة، يُفصل داخل كلّ منها ما بين التلاميذ على حسب انتماءاتهم السكانية، ويتلقّون الدروس من معلّمين على النسق نفسه، ووفق مناهج مدرسية مختلفة، وكثيراً ما يجري التدريس داخل البناء المدرسي الواحد في أوقات مختلفة لفئات التلاميذ حسب توزيعهم –فتوجد عمليا مدرستان مختلفتان داخل المبنى الواحد– ولا تعترف جامعات الدولة الواحدة بشهادات التخرّج من بعضها بعضا، بل قد يغيب الاعتراف المتبادل بين الجامعات من حيث الأساس بسبب تبعية كل منها عرقيا. والمفروض إجراء عملية إصلاح شاملة وفق بيان بولونيا من عام ٢٠٠٣م وبيان لشبونة من عام ٢٠٠٤م، وقد سرى مفعول قانونين صادرين في ٢٠٠٧/٨ و٢٠٠٨/٨م حول تعليم الكبار، ولكن يواجه تطبيقهما عراقيل كبيرة"[٢٩]. و"بيان بولونيا" – الذي استُكمل ببيان لشبونه بعد عام واحد– عبارة عن اتفاق أوروبي سياسي غير ملزم، جرى توقيعه من جانب الدول الأوروبية في مدينة بولونيا بإيطاليا عام ٢٠٠٣م بهدف توحيد المستويات والمناهج التعليمية في أوروبا.

لقد تعرّض المسلمون في البوسنة والهرسك منذ بداية القرن الميلادي العشرين إلى أواخر العهد اليوغوسلافي لضغوط تعليمية وثقافية واسعة النطاق، باعدت بين أجيالهم على التتالي وبين الانتماء الإسلامي والتاريخي، إنّما بقي يجمعهم منهج موحّد مع الفئات السكانية الأخرى في نطاق الاتحاد اليوغوسلافي، وحصلوا على نسبة محدودة من إمكانات التميّز الثقافي والديني قبيل سقوطه مع الاعتراف بالانتماء الإسلامي تحت عنوان "قومية".

بالمقابل ساهم "مخطط" دايتون إسهاما مباشرا في ترسيخ مسيرة تعليمية وثقافية تجمع بين عنصرين في وقت واحد، (أولهما) ترسيخ اختلاف الانتماءات داخل الدولة البوسنية من جهة، وعدم تمكين المسلمين تخصيصا من التركيز على انتمائهم، لا سيما بالمقارنة مع الصرب الذين تحرّرت سياستهم المحلية في "الجمهورية الصربية" من سلطة الدولة المركزية، مقابل (العنصر الثاني) استبقاء فئة البوشناق المسلمين مقيّدة من خلال "اتحادها" مع الكروآت الكاثوليك من جهة أخرى.

والتنويه الوارد أعلاه حول استنساخ كتب تعليمية من دول مجاورة، لا ينصرف بنتائجه بطبيعة الحال على فئة المسلمين، وإنّما على الصرب والكروآت وتوحيد مسيرتهم التعليمية والثقافية مع صربيا وكروآتيا المجاورتين.

لا يعني ما سبق غياب الجهود البوسنية الذاتية في اتجاه الحفاظ على تأثير الانتماء الإسلامي في نطاق التعليم أيضا، وإن كان ذلك يجري على أساس أن الدولة "علمانية رسميا مع ضمان حرية الديانة فيها"، وما يؤكّده قانون صادر عام ٢٠٠٣م بصدد التزام المدارس الدينية بضمان "الحرية الدينية والتسامح وثقافة الحوار" وحمايتها.

وقد ارتكزت الجهود ذات الصبغة الإسلامية في نطاق التعليم على الإرث العريق في البوسنة والهرسك على هذا الصعيد، والذي انعكس في المساجد (مكاتب التدريس/ كتاتيب) أو المدارس القائمة بذاتها والمعاهد/ الكليات الجامعية لعدة قرون، ونشأ هذا الإرث العريق ابتداءً من الحقبة الأولى لوصول العثمانيين وانتشار الإسلام تدريجيا، وإلى الآن تحتلّ مدرسة غازي خسرو بيك في سراييفو مع مكتبتها الكبيرة ووقفها وأنشطتها المتعددة، مكانة مرموقة على امتداد خمسة قرون تقريبا، وكانت الوحيدة التي لم تغلقها السلطات الاشتراكية في العهد اليوغوسلافي، التي أغلقت ست مدارس مرموقة أخرى.

ويرتبط التعليم بمضمون إسلامي ارتباطا وثيقا بتبعية المساجد والمصليات لرئاسة المشيخة الإسلامية في سراييفو، حيث يقوم التعليم فيها عن طريق "المكاتب الإسلامية" في أكثر من ٢٠٠٠ مسجد ومصلّى، بالإضافة إلى وجود ما لا يقلّ عن ١٣٥٠ جمعية إسلامية ناشطة، ووجود عدد من الكليات الإسلامية التي لا تقتصر على تدريس الشريعة، وأشهرها كلية الدراسات الإسلامية في سراييفو، وكانت في مرتبة جامعة حديثة منذ أواخر القرن الميلادي التاسع عشر، وتشتهر إلى جانبها كلية التربية الإسلامية في زينيتسا وكلية التربية الإسلامية في بيهاتش[٣٠].

ويلفت النظر أنّ ما سعى إليه البوشناق المسلمون بزعامة بيجوفيتش مع قيام الدولة، من أجل تأكيد وحدة البلاد بمختلف الأعراق والديانات فيها، انعكس في مختلف الميادين بما فيها الميدان الجامعي، ففي سراييفو "جامعة صربية" إضافة إلى الجامعة الصربية في بانيالوكا، بينما لا يمكن أن نجد ما يقابل ذلك في المناطق التي قامت عليها "الجمهورية الصربية" من أرض البوسنة والهرسك، وهو ما لا يفسَّر بعدم وجود "طلبة مسلمين" فحسب، إنما يجد تفسيره أيضاً في حقيقة عدم تمكين المسلمين المشرّدين من العودة إلى مواطنهم الأصلية الواقعة في نطاق "الجمهورية الصربية".

ثقافة بوسنية أوروبية

ما يسري على الصعيد الجامعي والمدرسي يسري بصورة أبعد مدى على مختلف المجالات الثقافية والإعلامية في البوسنة والهرسك. وأبرز معالمه تثبيت انفتاح إسلامي على الآخر باسم التعددية على مستوى الدولة ككلّ، وداخل نطاق "الاتحاد" (المسلمون والكروآت باسم اتحاد البوسنة والهرسك) بما يشمل الصرب، وعدم فسح المجال لِما يقابل ذلك من الانفتاح في "الجمهورية الصربية".

يسري هذا الانقسام والخلل المرافق له –وليس التعدّد العرقي والديني– على مختلف الميادين، ومن الصور الرمزية المعبّرة عنه الاحتفال الرسمي بيوم الاستقلال في الأول من آذار/ مارس سنويا، استنادا إلى نتائج الاستفتاء على الاستقلال يوم ١٩٩٢/٢/٢٩م، فحكومة "الجمهورية الصربية" لا تعترف به، ناهيك عن الاحتفال بمناسبته، فيقتصر ذلك على المناطق غير الصربية، وبالمقابل تتجه المساعي الدولية إلى استصدار قانون يجعل "يوم التوقيع على دايتون" هو اليوم الوطني للبلاد، وهو ما لا يثبّت –إن حصل– "ولاء الفئة الصربية" لوحدة الدولة التي تنتمي إليها، بقدر ما يجعل "الصيغة السياسية التي تثبّت الانقسام العرقي" هي المنطلق لحلول وسطية بين الفئات السكانية الرئيسية الثلاثة.

في حوارات كاتب هذه السطور مع عدد من المسلمين البوسنيين، من الجنسين ومن فئات أعمار متفاوتة، ومن مواقع مختلفة (من مستوى أستاذ الجامعة إلى مستوى شابة ناشطة اجتماعيا) يلفت النظرَ –كما سبقت الإشارة– تأكيدُ المسؤولية الذاتية للبوسنيين عن أوضاعهم التعليمية والثقافية والاجتماعية الحالية، وغياب الشعور بوجود تأثيرٍ للقوى الدولية في توجيهها، فمع إدراك وجود نسبة عالية من "التغريب" ثقافيا واجتماعيا –كما شاع مفهوم الكلمة في الأدبيات العربية الإسلامية– تُطرح الصورة الراهنة في أوساط المسلمين البوسنيين من زاويتين رئيسيتين:

– القصور الذاتي الذي يتأرجح بين الإهمال وضعف الوعي، ويبلغ درجة الفساد في نطاق الأحزاب البوسنية نفسها، بما في ذلك حزب الحركة الديمقراطية الذي أسّسه الرئيس البوسني الراحل بيجوفيتش.

– المفعول التاريخي عبر أكثر من مائة عام على الأقلّ، تعاقبت خلالها أشكال الحكم الاستبدادي مع توجيه مقصود لإضعاف مفعول الإسلام في حياة المسلمين البوشناق.

لا شكّ في أن حصيلة العامل التاريخي لعبت دورها من وراء المرصود حاليا على صعيد عجز حزب "الحركة الديمقراطية" المذكور عن التمكين للتوجّه الإسلامي الذي قام عليه في الأصل، بتأثير الشخصية القيادية لعلي عزّت بيجوفيتش -رحمه الله- وعدد من رفاق دربه، منذ صدور "البيان الإسلامي" بقلمه عام ١٩٧٠م في العهد اليوغوسلافي، وما تجلّى من الفكر الذي يمثله ويعرفه قرّاء العربية من خلال ترجمة كتابه القيم "الإسلام بين الشرق والغرب".

إنّما يعود ذلك على أرض الواقع الراهن إلى تثبيت المنطلق العلماني في تكوين الدولة، وفق رؤيته الغربية، ويكشف ما سبق أيضا عن طبيعة هذه الرؤية "التوجيهية" وتركيزها على ما يمكن تحقيقه على المدى البعيد من وراء "مخطط" دايتون.

كان واضحا أنّ الضغوط المباشرة، التي تمثلت في الاضطهاد تاريخيا، ثم في حرب دموية "إجرامية" بمعنى الكلمة، لم تؤدّ إلى "ذوبان الانتماء الإسلامي البوسني" بقدر ما أدّت إلى ردّة فعل -الصحوة الإسلامية- التي كادت تثبّت جذورا ثقافية عميقة في السنوات الأولى بعد الحرب، وهذا ما قد يفسّر اتّباع ما يمكن وصفه بالضغوط اللينة، أي:

١- تحويل الهدف نفسه ليتحقّق على مدى أبعد من خلال تنشئة جيل جديد عبر قنوات التعليم والثقافة والإعلام..

٢- وتمرير ذلك عبر بنية هيكلية للدولة تمكّن من تحقيقه..

٣- إضافةً إلى مفعول الضغوط المعيشية بعد الحرب وربط تخفيفها بدرجة المضيّ على طريق التغريب في الدرجة الأولى.

ويتجلّى مفعول العنصر الثالث تخصيصا في ترجيح احتمال تحقيق الغرض منه من خلال اعتماده على عنصرين متكاملين:

١- واقع الانتماء الأوروبي القائم في البوسنة والهرسك جغرافيا وتاريخيا، وهو ما تخطئ جهات إسلامية خارجية في محاولة تجاوزه بدعوى أولوية الانتماء الإسلامي، إذ لا يجد البوسني تناقضا بين هذا وذاك..

٢- واقع قصور العلاقات بين البوسنة والهرسك وبقية البلدان الإسلامية عن التأثير الفعّال على صعيد التوجّه الإسلامي في البوسنة والهرسك، بمواصفاته المتميّزة ذاتيا.

من حصيلة ذلك تباين الممارسات المبنية على الولاء الوطني تبعا لاختلاف فهم هذا الولاء على صعيد الفئات السكانية عموما، ولم يعد يقتصر مفعول "الولاء" للدولة المشتركة على جوانب رمزية -كالاحتفال بالاستقلال الحديث يوما وطنيا- بل يتغلغل مفعوله إلى أقصى مدى على مختلف الأصعدة في الميادين الإعلامية والثقافية على غرار ما سبق ذكره حول الميدان التعليمي.

من ذلك على صعيد وسائل الإعلام، ما يؤدّي إلى:

– وسائل إعلامية تتخذ صيغة شمولية، باسم الدولة ككلّ، وتتبع واقعيا لمجال سلطة الاتحاد (الكروآت والمسلمون) من قبيل وكالة أنباء، ومحطة للبث التلفازي والإذاعي، ووسائل الإعلام المقروء وغيرها..
– ونجد ما يقابل ذلك، ويتبع للصرب على انفراد، في "الجمهورية الصربية"..
– بينما نجد في نطاق سلطة الاتحاد علاوة على ما سبق ما يتبع للصرب كوكالة أوناسا ومحطة للبث ووسائل إعلام مطبوعة.
ويتكرّر هذا المشهد مع الخلل ذاته في تعامل الطرف الصربي مع مختلف المجالات الثقافية، في قطاع المتاحف والمعارض والمهرجانات الفنية والرياضية وغيرها، وكثيرا ما تجد الأنشطة الثقافية الصربية اهتماما دوليا متميّزا، مثل "مهرجان بانيالوكا المسرحي" أواخر الربيع، و"المهرجان الفني الصربي" صيفا، و"متحف الجمهورية الصربية" وغير ذلك.

لئن بقيت هذه المظاهر وتنامت على امتداد خمس عشرة سنة بعد الحرب، فلا يُتوقع مع "تربية" جيل جديد عليها أن تتراجع وتتلاشى في مرحلة تالية في المستقبل المنظور على الأقل. رغم ذلك يوجد من يتفاءل في رؤيته المستقبلية، كالكاتب الصحفي الألماني إيريك راتفيلدر في كتيّب له حول الأوضاع الثقافية في البوسنة والهرسك، وقد أبرز فيه تطوّرات اعتبرها إيجابية، رغم عدم انعكاس "أرضية مشتركة" للدولة الواحدة فيها[٣١]، ولا ينكر هو نفسه في حديث إذاعي ما خلّفته الحرب من "جراح دامية في القلوب، لدى أناس فقدوا أقرباءهم، ودُمّرت ممتلكاتهم، ولم يمكن التغلّب على ذلك بعد ١١ عاما من نهاية الحرب"[٣٢].
على أنّ هذا موقف أصبح نادرا في الأوساط الفكرية والثقافية التي تراقب مجرى التطوّرات في البوسنة والهرسك من خارج حدودها، فمثل هذا التفاؤل بصدد المستقبل الثقافي البوسني المشترك غائبٌ بالضرورة لدى كثير من الكتّاب الغربيّين الآخرين الذي تابعوا الأوضاع الراهنة، كما تشهد على ذلك كتب عديدة صدرت حول تطوّر الأوضاع بعد سنوات من نهاية الحرب[٣٣].

لا يتناقض ما سبق مع وجود أنشطة ثقافية وفنية بوسنية متميزة تحظى باهتمام دولي، عندما تتجاوز عقدة ربط الحرية الدينية بالدولة العلمانية، وتنطلق من اعتبارات إنسانية محضة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك فيلم "جربافيشا" للمخرجة البوسنية جاسميلة تسبيانيش، بالتعاون مع جهات كروآتية ونمساوية وألمانية، ويحكي قصة فتاة في الثانية عشرة من عمرها، تعتقد أن "أباها" كان من أبطال الحرب البوسنيين، وفق حديث أمّها لها، ثم ينكشف أنّ أمّها كانت من ضحايا الاغتصاب أثناء الحرب. وقد حاز الفيلم على جائزة "الدبّ الذهبي" في مهرجان أفلام برلين عام ٢٠٠٦م، وأعربت المخرجة البوسنية عند استلامها الجائزة عن الأمل في أن يجدّد الفيلم الاهتمام بالواقع المأساوي المستمرّ حتى الآن للنساء المغتصبات، مشيرة بذلك إلى تلاشي اهتمام منظمات المجتمع المدني بمأساتهنّ في أواخر الحرب الصربية.

إنّ الخلفية الكامنة من وراء استمرار التعصّب الثقافي في البوسنة والهرسك خلفية تاريخية أيضا، إذ لم ينقطع ربط الأطروحات الصربية والكرواتية على مختلف الأصعدة بطريقة طرحِ أحداث التاريخ في صيغة تصوّر البوشناق المسلمين "أتراكا" أو من صنع العهد العثماني، وأن الإسلام وافد "تركي" غريب فرض وجوده بالقوة العسكرية فحسب، بينما يوجد من المصادر الغربية ما يؤكّد نقيض ذلك.. ونقرأ مثلا: "في ظل النظام الديني العثماني حصلت الكنائس على استقلالية بعيدة المدى، كمؤسسات قائمة بذاتها، ممّا مكّن الكنيسة الأورثوذوكسية للصرب، والفرانسيسكانية للكروآت، من أن تصبحا معقلين أساسيين للحفاظ على التميّز الثقافي في البوسنة والهرسك في الدولة العثمانية ذات الصبغة الإسلامية، ولهذا كان الدين هو المنطلق الأهمّ لتعريف الانتماء القومي مع ولادة عقيدة الحركات القومية في القرن الميلادي التاسع عشر... كما حظيت الكنيسة الأورثوذوكسية على مكانة مهيمنة عند تأسيس المملكة اليوغوسلافية تحت سيطرة الصرب عليها.. كذلك لعب الدين دورا مركزيا في تطوّر الوعي القومي للبوشناق، الذين جمعتهم لغة مشتركة مع الصرب والكروآت، إنّما ميزهم الانتماء الديني عنهم[٣٤].

تناقضات بمفعول مستقبلي

إنّ معالم التطوّر الثقافي والاجتماعي في البوسنة والهرسك جامعةٌ لتناقضات قائمة على:

– خلفية استمرار التشبّث بالتميّز الصربي والكرواتي، على خلفية دينية وقومية، تنعكس بصورة مباشرة في المواقف الرسمية والأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية وغيرها..

– وقدر كبير من اضمحلال التشبّث بالتميّز البوشناقي على خلفيّته الإسلامية، رغم وجود مرتكزات لأنشطة إسلامية تحت مظلة "حرية العقيدة في دولة علمانية"، فالنسبة الأكبر من الممارسات والمناهج التعليمية والإعلامية والثقافية والاجتماعية تنطلق من محاولة الحفاظ على "وحدة البلاد" وبالتالي من محاولة إيجاد أرضيّة مشتركة للتجانس والانتماء بين مختلف الفئات السكانية.

ولئن صحّ الأساس الذي تنطلق منه السياسات الغربية من وراء "الوصاية الدولية" القائمة، بصدد سريان مفعول قاعدة حرية العقيدة في نظام علماني، على جميع الفئات السكانية، فإن الواقع يؤكّد أنّ هذا التأثير متفاوت الدرجات إلى حدّ كبير، وهو ما يجعل التطوّر الجاري يتّخذ –بمنظور الرؤية الإسلامية خارج البوسنة والهرسك– عنوان "تعصّب" ديني وقومي مستمرّ على حساب الفئة المسلمة المعرّضة لجهود "تغريب" حثيثة، مع ملاحظة أنّ كلمة "تغريب" تعني هنا الجانب العقدي والسلوكي وفق ما هو معروفٌ في إطار الكلمة كمصطلح ثقافي باللغة العربية، بينما يسري لدى المسلمين البوشناق أنّهم هم أنفسهم "أوروبيون غربيون" فيثير استخدامُ كلمة "تغريب" لديهم الاستهجان أكثر ممّا يوضّح المقصود.

وتكمن من وراء التطوّر الثقافي والاجتماعي الجاري عوامل عديدة تحدّد وجهته، وقد تلعب دورا حاسما في المستقبل المنظور للبوسنة والهرسك، من أهمّها:

١- الرؤية الغربية ومفعولها عبر "الوصاية الدولية" لِما ينبغي أن تكون عليه "دولة حديثة" لا سيما تحت عنوان ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي في وقت من الأوقات.

٢- استمرار التعصّب الديني والقومي بتاريخه عبر أكثر من مائة عام والذي وصل إلى مستوى حرب إبادة آخر القرن الميلادي العشرين، وكان على حساب الفئة المسلمة من السكان في الدرجة الأولى، ولا يزال.

٣- الثقافة الذاتية المنتشرة لدى فئة المسلمين البوشناق والناجمة عن مفعول ما تعرّضت له تاريخيا، ومفعول شروط البقاء مستقبليا وفق ما صنعته نتائج الحرب واحتضان نتائجها دوليا عبر مخطط دايتون.

٤- قصور الجهود الإسلامية على صعيد تثبيت التميّز الديني في ميادين ثقافية واجتماعية في نطاق رؤية سياسية شاملة لتثبيت وحدة البلاد، والجمع ما بين الانتمائين الأوروبي الغربي والديني الإسلامي.

ملحق بالفصل:

جداول بمعلومات أساسية

البوسنة والهرسك.. حصيلة الحرب الصربية		
القتلى	الرقم الرسمي حسب من تمّ التعرّف عليهم	٩٨ ألف قتيل (٤٠ ألفا من المدنيين)
	التقديرات الدولية	٢٠٠-٢٥٠ ألفا
	البوشناق المسلمون (رسميا)	٦٥ ألفا (٣٣ ألفا من المدنيين)
	الصرب	٢٥ ألفا (٤ آلاف من المدنيين)
	الكروآت	٨ آلاف (ألفان من المدنيين)
المشرّدون	البوشناق في الدرجة الأولى	١،٨ مليون
ضحايا الاغتصاب	البوشناق في الدرجة الأولى	٦٠ ألف أمرأة
تدمير المساجد	تدمير كامل	٦١٥
	تدمير جزئي	٥٣٠
تدمير المنشآت	مبان حكومية وإدارية وثقافية وتعليمية وصناعية	٧٠ في المائة

البوسنة والهرسك.. معلومات أساسية		
المساحة	51,129 كم^2	
السكان	4,613,414 تقدير الأمم المتحدة ٢٠٠٩م 4,377,053 إحصاء ١٩٩١م	٤٤ في المائة مسلمون (بوشناق)/ ٣١ في المائة أورثوذوكس (صرب)/ ١٧ في المائة كاثوليك (كروآت)
	الزيادة السكانية	١،١ في المائة
	نسبة وفيات الأطفال	١،٨ في المائة
	١-١٤ سنة	١٩ في المائة
	١٥-٦٤ سنة	٧٠ في المائة
	أكبر من ٦٤ سنة	١١ في المائة
المدن الرئيسية	العاصمة سراييفو، وموستار/ بيهاتش/ جوراشدي/ بانيالوكا/ توسلا/ تسيبرينيتسا	
اللغة الرسمية	البوسنية / الكروآتية / الصربية	
اليوم الوطني	٢٥/١١/١٩٤٣م و ١/٣/١٩٩٢	
الحكم	وصاية دولية	صلاحيات المندوب السامي تشريعية وتنفيذية
	مجلس رئاسة	ثلاثي: بوسني وكروآتي وصربي
	جمهورية صربية داخل الدولة	صرب البوسنة والهرسك
	اتحاد البوسنة والهرسك داخل الدولة	للبوشناق المسلمين والكروآت
الاقتصاد	العملة	مارك بوسني
	الناتج الاجتماعي العام	٢٠٠٨م: ١٨،٥ مليار دولار
	الديون على الدولة	٢٥ في المائة من الناتج الاجتماعي العام
	الاستثمارات الأجنبية (حتى ٢٠٠٩م)	٥،٦ مليار دولار
	الناتج الاجتماعي الفردي	٤،٦ دولار
	الصناعة	٦٤ في المائة
	الخدمات	٢٥ في المائة
	الزراعة	١١ في المائة

البوسنة والهرسك.. التاريخ	
الإيليريون	٢٢٩ ق.م
الاحتلال الروماني	٩ م
حروب وتقسيم/ الرومان والبيزنطيون	في القرون الميلادية الأولى
الغزو الأفاري	القرن الميلادي السادس
تشكيل الدولة	١١٨٩م
هجمات كاثوليكية وأورثوذوكسية	الاتهام بالهرطقة
المملكة الأولى	١٣٧٧م
الحكم العثماني	١٤٦٣م
ازدياد الصراع الأوروبي/ العثماني	القرنان الميلاديان الثامن عشر والتاسع عشر
الحكم الامبراطوري النمساوي/ المجري	١٨٧٨م (معاهدة برلين)
مملكة يوغسلافيا	١٩١٨م (كانت باسم مملكة صربيا وكروآتيا وسلوفينيا) قبل انضمام البوسنة والهرسك
الاحتلال الألماني والروسي	في الحرب العالمية الثانية
تأسيس الاتحاد اليوغوسلافي	١٩٤٥م
الاستقلال مع انهيار الاتحاد اليوغوسلافي	١٩٩٢م
الحرب الصربية ضد البوسنة والهرسك	١٩٩٢م
الوصاية الدولية	١٩٩٥م

نظرة استشرافية

عند السؤال عن مستقبل البوسنة والهرسك يغلب على الأذهان من المنطلق الإسلامي السؤال عن مستقبلها "إسلاميا"، لا سيّما بعد أن تعرّضت لحرب عدوانية ضروس لم يعد خافيا أنّها استهدفت الإسلام والمسلمين فيها. إنّما لا بدّ من الخروج في أيّ محاولة لاستشراف المستقبل البوسني من تثبيت إطار واضح قائم على أمرين معا:

١- مستقبل البلاد هو مستقبلها سياسيا واقتصاديا وأمنيا واجتماعيا وفكريا وأدبيا وثقافيا.. ومعيار التقدّم والتخلف منبثق عن هذه الميادين.

٢- الاعتقاد الجازم بأن الإسلام هو الأساس الأنجع لتحقيق التقدّم بهذه المعايير إذا توافرت مع التزامه عقيدة ومنهجا المخططات والتطبيقات المرتبطة بالميادين المذكورة.

هذا ما يوجب استبعاد غلبة التمنيّات المشروعة في الأصل على الرؤية المنهجية الضرورية قطعا، ويسري أسلوب التمنيات غالبا عندما ينطلق السؤال من متابعة الأحداث عن بعد، أو دون التعرّف الكافي على الواقع القائم والإمكانات الفعلية، فهنا تكمن نقطة الانطلاق العملية لأي تحرّك يصنع مستقبل البلاد.

إنّ كثيرا من الرؤى الإسلامية من خارج البوسنة والهرسك تنطلق من الصورة الراسخة في الأذهان عبر إنجازات الرئيس الراحل علي عزّت بيجوفيتش وفكره الإسلامي الحضاري الذي عبّرت عنه كتاباته وانعكس على سياساته. إنّما ينبغي التأكيد أنّ بيجوفيتش "سبق" عصره داخل البوسنة والهرسك نفسها، وأنّه لا يستبعد أن يجد استمرارية ومتابعة بعد جيل أو جيلين، ولا يصحّ ربط التوقعات المستقبلية القريبة بفكره ورؤيته البعيدة المدى، دون الانطلاق من الواقع الإسلامي الفكري والثقافي والتطبيقي الراهن في البوسنة والهرسك.

الانتماء المتعدّد

كان أوّل اقتناعٍ استقبل كاتبَ هذه السطور ساعة وصوله إلى سراييفو وحمله معه عند مغادرتها، هو ما يعبّر عنه القول، إنّ البوسنة والهرسك، دولة وشعبا، مجتمعا وتاريخا، وعلى الأغلب مستقبلا أيضا: "بلد أوروبي.. تدين غالبية سكانه بالإسلام، ولا يختلف واقع مظاهر تطبيق الإسلام فيه عن البلدان الإسلامية الأخرى إلا من حيث التفاصيل"!..

لا ينبغي استبقاء صيغة أخرى تكمن في خلفية ما يقال أو يكتب عن البوسنة والهرسك في الأدبيات الإسلامية باللغة العربية، أنّها "بلد مسلم" في أوروبا، أو بلد إسلامي يتعرّض للتغريب بالمعنى المعروف عن بلدان إسلامية "غير غربية" لوقوعها جغرافيا في إفريقية أو آسية.

لا يكمن الفارق الجوهري بين الصيغة المذكورة وسواها في "طريقة التعبير اللغوي"، بل في طريقة التعبير الانتمائي، في استشعار الهوية الذاتية، مع كل ما ينبني على ذلك إيجابا وسلبا، سواء على صعيد التمنيّات الحماسية، أو الغيرة الإسلامية، أو النظرة الموضوعية لأسلوب التعامل مع قضية البوسنة والهرسك، تعاملا منهجيا، كما ينبغي أن يكون مع قضايا أخرى أيضا.

ربّما يعطي نموذج ماليزيا بعض المؤشرات بهذا الصدد، مع ملاحظة الفوارق بين بلد وآخر، كما ينبغي في الوقت نفسه تجنّب أيّ "تقويم" متسرّع للوضع في البوسنة والهرسك بمنظور الانتماء المزدوج فيها، فالانتماء مزدوج أو متعدّد دوما، وهو ما نرصده –بمنظور انتماء عربي إسلامي– من انتماء ثنائي آخر في بلدان إسلامية أخرى، مثل تركيا أو إندونيسيا، ولهذا أهميّته البالغة في استيعاب عالميّة الإسلام وطرحها، فلم يسبق أن "ألغى" اعتناقُ الإسلام انتماءَ أحدٍ إلى قوم بعينهم، أو ألغى ما يعنيه من تميّز بمواصفات معيّنة، كما لا يعني الإحساس بالانتماء الأوروبي في البوسنة والهرسك أنه يستدعي بالضرورة أن يكون على حساب الانتماء العقدي للإسلام.

المطلوب رصد واقع قائم، كما هو، والتعامل معه، كما ينبغي، لاسيّما وأنّ الملاحظة المذكورة حول استشعار الانتماء الذاتي تسري –لأنها تصف وضعا طبيعيا لا غبار عليه– على مختلف الفئات في البوسنة والهرسك، ومختلف الأعمار، ومختلف المستويات الثقافية.

إنّ استيعاب التوقعات المستقبلية للبوسنة والهرسك، يتطلّب استيعاب هذا الجانب من واقعها الراهن، كيانا سياسيا ومجتمعا قائما بذاته.

أقصى ما يمكن قوله في وصف الوضع الراهن في البوسنة والهرسك –بغض النظر عن التناقضات بين النظرية والتطبيق وبغض النظر عن تقويمه– هو أنّ الإسلام في البلد دين فئة كبرى من المجتمع إلى جانب ديانات أخرى، والصيغة الغالبة على أوروبا جغرافيا وتاريخيا هيّ أن "العلمانية والديمقراطية" هما الأساس الذي لا غنى عنه في تنظيم شؤون المجتمع على سائر الأصعدة.. لضمان "حرية العقيدة".

معضلة سياسية ودستورية

العقبة الأولى والأكبر حاليا في وجه مستقبل بوسني أفضل هي عقبة سياسية دستورية من صنع "مخطّط" دايتون.

في دراسة حول العوامل التاريخية أعدّها هانس شنيلّر ونُشرت عام ٢٠٠٩م بعنوان "وضع الدولة القانوني في البوسنة والهرسك" ودراسة أخرى حول معطيات الوضع الراهن أعدّتهاساندا علي ياجيش ونُشرت عام ٢٠١٠م، يصل الباحثان إلى نتائج متكاملة في حصيلتها، وتتلخّص في أنّ ما وصلت إليه البوسنة والهرسك بعد الحرب عبر تطوّرات اتخذت مجراها في اتجاه محدّد، سبق وصفه، يؤكّد في نهاية المطاف أنّها أصبحت اليوم عنواناً لدولة تفتقد الاستقرار التشريعي، ليس بسبب انتشار مظاهر الفساد والجريمة والبطالة، بل من حيث المعضلة التشريعية والسياسية في نطاق ما أقيم في البوسنة والهرسك من كيان

سياسي معقّد، مع ملاحظة صعوبة استيعاب الوضع الحاضر للدولة دون إمعان النظر في العوامل التاريخية التي أوصلت إليه[٣٥].

كما يؤكّد الباحث ماريو يوريشيفيش في كتاب له صدر عام ٢٠١٠م، أنّ المعضلة السياسية القائمة لا تجد مخرجا دون إصلاح جذري للدستور الذي انبثق عن "اتفاقية دايتون"[٣٦]، ويستبعد الباحث كريستيان توريكي في كتاب له من عام ٢٠١٠م أيضا حول "إحلال السلام في البوسنة والهرسك" قابلية تحقيق ذلك على أساس ما ثبتّته "اتفاقية دايتون"[٣٧].

لقد "أصبح الوضع في البوسنة والهرسك معضلة معقدة، فمن جهة تحول الوصاية الجزئية من جانب الأسرة الدولية دون أن تتمكّن الأحزاب السياسية والسكان من تولّي المسؤوليات مباشرة، ومن جهة أخرى يزداد خطر تجدّد الصدامات العرقية العنيفة في هذه الحالة بالذات" كما تقول الباحثة في شؤون الأزمات د. ماترينا فيشر[٣٨].

ويصف تورستن جروميس الوضع السياسي القائم بأنه "ديكتاتورية الديمقراطية" معلّلا ذلك بصلاحيات "الوصاية الدولية" شبه المطلقة وباستخدام وسائل غير ديمقراطية من أجل تحقيق ما يوصف بالأهداف الديمقراطية!.. وبدلا من أن تكون الحرب استمرارا للسياسة بوسائل عسكرية، أصبح "السلام استمرارا للحرب بوسائل أخرى" كما يقول الكاتب، الذي يصل إلى نتيجة تقول عندما نُشرت دراسته عام ٢٠٠٤م: "الحصيلة أنّ في البوسنة والهرسك بعض معالم الديمقراطية ولكنها ليست دولة ديمقراطية"، ويبدو أنّ هذا ممّا يدركه السكان، كما يشير انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات التي جرت خلال الفترة الأولى بعد الحرب![٣٩]، ويسري شبيه ذلك على انتخابات ٣/١٠/٢٠١٠م، التي وصفتها قناة "أخبار أوروبا-Euronews" الفضائية في اليوم نفسه بأنها "انتخابات في دولة مُحتجزة".

لا غرابة على ضوء ما سبق أن يتساءل الباحث ماركو فينتر عام ٢٠٠٧م ما إذا كان يتهدّد الانفجارُ الوضع في البوسنة والهرسك،[٤٠] ويعتبر الباحث نفسه بعد عام واحد أنّ البلاد وصلت إلى طريق مسدودة معدّدا الأسباب ومشيرا على سبيل المثال إلى المطالبة العلنية على لسان حارث سيلادجيش (الذي اعتُبر غريباً من رفاق بيجوفيتش المعتدلين في حزب الحركة الديمقراطية) بإلغاء "الجمهورية الصربية" داخل حدود البوسنة والهرسك[٤١].

لا يقتصر الأمر على المفكرين والباحثين الغربيين بل يشمل السياسيين أيضا بصدد إدراك أنّ البوسنة والهرسك وصلت دستوريا وسياسيا بعد ١٥ عاما من توقيع "مخطط" دايتون، إلى وضع الجمود شبه المطلق، فلا يمكن التوصل إلى أهداف سياسية، ناهيك عن رؤى استراتيجية مشتركة، أو مخططات عمل لتنفيذ مناهج سياسية واقتصادية. ولئن كان المفكرون الغربيّون يحمّلون "مخطّط" دايتون المسؤولية عن ذلك فمن الطبيعي ألاّ يصنع الساسة الغربيون ذلك، بينما أصبحت مطالب الطرف السياسي الذي يمثل المسلمين البوشناق واضحة في ضرورة الخروج منه ومن الطريق المسدودة التي أوصل إليها.

هذا ما يعنيه التلويح بخطر اندلاع الصدامات مجدّدا، فرغم أنّ هذه المطالب من جانب الساسة المسلمين تؤكّد الرغبة في عدم خرق الأخذ بالعلمانية أساسا، ولكن مع تثبيت "المواطنة" و"قواعد اللعبة الديمقراطية" نهجاً في وضع سياسي جديد، يماثل أوضاع بلدان ديمقراطية غربية أخرى، تتعدّد في ظلّها الانتماءات العرقية والدينية، إلاّ أنّ الوضع المتميّز الذي أعطاه دايتون للصرب والكروآت في صيغة دولة داخل الدولة، لا يُنتظر معه أن يتقبّل الطرفان التراجع عنه لصالح قيام دولة مستقرّة سياسيا، تصنع "غالبية المواطنين" القرار فيها، وتضمن دستوريا "حقوق الأقليات" كما يسري في دول غربية اخرى.

والحديث عن الجانب السياسي والدستوري يغني عن الحديث عمّا ينتظر البوسنة والهرسك على الصعيد الاقتصادي والأمني، فمعضلة صناعة القرار السياسي تعني معضلة مضاعفة على الصعيد الاقتصادي، بينما بقيت شؤون الدفاع والأمن خارج نطاق صلاحيات الدولة المركزية ابتداء، منذ تمّ التوقيع على تلك "الاتفاقية" عام ١٩٩٥م.

منطلقات مبدئية

يستوعب عامة المسلمين البوسنيين إسلامهم –كما يحسب كاتب هذه السطور من خلال المتابعة والرؤية المباشرة– على نحوٍ مختلف عمّا شاع في الأوساط "الإسلامية" في الساحة العربية تخصيصا، ولا يعني ذلك أن الأركان والكليات الكبرى وسوى ذلك ممّا يُعرف من الدين بالضرورة، مختلف لديهم عمّا هو ثابت إسلاميا.. إنّما يرتبط فهم موقع "نهج" الإسلام لديهم بالواقع التاريخي والمعاصر، لا سيما وأنّ الحديث يدور عن بلد يقطنه رسميا زهاء ٥ ملايين نسمة (لا يوجد تعداد سكاني حديث من قبل فترة الحرب كما سبقت الإشارة) ونسبة المسلمين بينهم تتراوح –على حسب المصادر– ما بين ٤٢ و٤٣ في المائة، فالبلد "نصف مسلم" سكانا.. والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إضافة إلى التاريخية والجغرافية، تفرض على المسلم في هذا البلد، سواء كان أستاذا جامعيا، أو رجل دولة، أو تلميذا في المدرسة، أن يراعي هذه "التركيبة" عندما يعبّر عن موقع الإسلام في بلده.. ناهيك عن مفعول الحملات الغربية المعاصرة تجاه الإسلام ودوره ومفعوله في كل مكان، وليس على الأرض الأوروبية فقط.

وتتطلّب النظرة الاستشرافية لمستقبل البوسنة والهرسك بمنظور إسلامي، تثبيت بعض النتائج الأساسية حول الوضع الراهن فيها، وفي مقدّمتها:

١- انحسار الصحوة الإسلامية الحماسية التي نشأت أثناء الحرب وظهرت معالمها في السنوات الأولى بعدها.

٢- تضاعفت جهود الفصل بين الجيل الجديد (مواليد الحرب وما بعدها) وبين أسباب التوعية بالإسلام اعتمادا على جهود خارجية (عربية وإيرانية وتركية).

٣- ساهمت الضغوط المعيشية مع التلويح بتخفيفها عبر اتّباع المناهج الغربية (على أساس الانتماء الأوروبي للسكان) في نشر مظاهر المعيشة الغربية، بما يشمل معظم ما يرتبط بالأحكام الإسلامية.

٤- انحسر إلى حدّ كبير تأثير الإسلام على حياة المرأة البوسنية وفي قطاعات التربية والتعليم للنشء الجديد من المسلمين في البوسنة والهرسك.

٥- تضاعفت الضغوط الأمنية في العقد الأول من القرن الميلادي الحادي والعشرين، في نطاق الحملة الأمريكية/ الدولية الشاملة تحت عنوان "الحرب على الإرهاب".

٦- اقتصرت النسبة الأكبر من المعونات الإسلامية في السنوات الأولى بعد الحرب على ترميم المساجد وبناء المزيد منها، وشمل تقديم الإغاثة المادية، وتراجع هذا القسط بشكل ملحوظ في السنوات التالية.

٧- استقرّت الأنشطة ذات الطابع الإسلامي على ما يجري تخطيطه وتنفيذه اعتماداً على جهات إسلامية بوسنية، تنطلق من الأوضاع السياسية القائمة، ومن قاعدة "حرية المعتقد في ظلّ الشروط العلمانية".

٨- لا يكاد يوجد إعلام إسلامي منهجي ومراكز فكر إسلامي فاعلة، بدرجة تحقق نقلة نوعية شمولية على صعيد تجديد الصحوة الإسلامية، عقيدة وسلوكا ومنهجا.

مع المرأة البوسنية

للوهلة الأولى لا تدفع هذه المعطيات إلى نظرة استشرافية متفائلة، إنّما لا ينبغي إغفال العنصر الحاسم في إطارها، وهو وجود أنشطة إسلامية بوسنية ذاتية، تعتمد على عناصر تتعامل مع واقع المسلمين البوسنيين ومع واقع البلاد.

في حوار مع كاتب هذه السطور تبيّن السيدة سخيّة ديدوفيتش، مديرة "مركز نحلة" الإسلامي لرعاية المرأة والأسرة، الأسلوب المتبع في عمل المركز، فتشير إلى انطلاقه من الواقع المعيشي للمرأة البوسنية، التي تعاني مثلا من نتائج البطالة على الأسرة، ومن الآثار النفسانية للحرب على أفرادها، فيقدّم المركز مساعداته على هذا الأساس، ومن خلال ذلك –وليس من خلال تعليم الإسلام بصورة مباشرة، أو من خلال التوجيه المباشر لتطبيقه- تنشأ علاقات اجتماعية وثقافية واسعة النطاق، فيصبح التأثّر باتجاه إسلامي نتيجة تلقائية، ويصبح الالتزام بمزيد من التعرّف عليه وبتطبيقه "تدريجيا" قرارا طوعيا، وما يؤثّر على المرأة البوسنية في هذا الاتجاه، تتأثّر به عائلتها بطبيعة الحال.. وشملت الأنشطة في هذه الأثناء الألوف من النساء البوسنيات، ومعظمهن من جيل الشبيبة، ومن خلالهن أعدادا كبيرة من الأسر البوسنية المسلمة، ممّا يمكّن من فتح آفاق جديدة في أعمال المركز الذي يعرّف بنفسه في موقعه الشبكي بأنّه "منظمة بوسنية غير حكومية لتحسين مستوى المعيشة نوعيا، وتثبيت الإيجابيات في التربية الاجتماعية والاهتمام الخاص بالمرأة والأسرة".

وحدّد المركز لنفسه ستة أهداف محورية، تتناول عموما دعم المرأة في تكوين شخصيتها وتحسين معيشتها اليومية، وتشجيعها على إعداد نفسها ثقافيا والوعي بحقوقها ووضعها الاجتماعي وطاقاتها، ودعم أسباب

السلام والتسامح والحوار الثقافي في المجتمع البوسني، وتشجيع العمل الإيجابي والمبادئ القويمة لمساعدة النساء معنويا وماديا، وفتح آفاق المبادرة الذاتية أمام الشبيبة البوسنية عبر مختلف المشاريع التربيوية، وأن يكون مقصدا لجميع النساء اللواتي يحتجن إلى المساعدة، بدءا بالملجأ الدافئ والجو الودّي[٤٢].

وفي حوار آخر مع الشابة البوسنية بلمى بانيتة، من الناشطات اجتماعيا في المركز الذي تلقّت دعمه أثناء دراستها الجامعية، يتبيّن جانب من نتائج أنشطته على أرض الواقع، سواء في تبنّي نهجه المذكور في العمل، أو من حيث الوعي بواقع المجتمع البوسني وما يحيط به من داخله ومن خارجه من عوامل ترتبط بواقع "الشبيبة المسلمة"، وما يحتاجون إليه، مع التركيز بصورة خاصة على ما يمكّنهم على أرض الواقع من مضاعفة اختصاصاتهم وطاقاتهم الذاتية، وهو ما يعطي صورة مقابلة تماما للمظهر العام الذي سبق التنويه به وبما أدّى إلى انتشاره تحت عنوان "المعيشة على الطريقة الأوروبية تفتح أبواب الدعم الأوروبي"، فالطرح المقابل، الذي يتوجب بذل مزيد من الجهود لنشره وتعميمه، هو أنّ ارتفاع مستوى القدرات والطاقة الذاتية، وما يقترن بذلك من جهود ذاتية تراعي الإمكانات المتوافرة والظروف القاهرة أحيانا، هو السبيل الأمثل للخروج بالبلاد من الطريق المسدودة التي صنعتها "السياسة".
ولا يختلف هذا المضمون اختلافا يذكر عمّا يؤخذ من حوار آخر مع الشاب البوسني هارون كارتيش، الذي كتب رسالته الجامعية حول الصحوة الإسلامية في البوسنة والهرسك بعد الحرب، والذي لا يعكس "طموح الشباب" دون أن يعكس في الوقت الحاضر "استقرارا" في رؤيته الموضوعية لِما يمكن صنعه في نطاق الظروف القائمة في بلده، وكان هو موضع الرعاية المباشرة من جانب النخبة الإسلامية المثقفة العاملة في الكلية الإسلامية في سراييفو.

قد لا يظهر على السطح مباشرة، في شوارع المدن البوسنية، ما تعنيه هذه الأنشطة وأمثالها، إنّما الأرجح من خلال استمراريتها في إطار التطوّرات الجارية في واقع البوسنة والهرسك، أن يكون من النتائج المحتملة:

١- أن يتبيّن لغالبية المجتمع ما تعنيه الطريق المسدودة اجتماعيا واقتصاديا في واقع البوسنة والهرسك علاوة على تحديد مواقع المسؤولية عن ذلك.

٢- اقتران خيبة الأمل المرجّحة ممّا انتشر تأثيره اجتماعيا في هذه الأثناء ويُستخدم تعبير "التغريب" غالبا في وصفه فيما يكتب بالعربية عن البوسنة والهرسك، مع ظهور "أمل جديد" فيما يتحقّق عبر تلك النشطة من منطلق إسلامي.

٣- نتائج تراكمية على صعيد ما يتحقّق من خلال الجهود الفردية وجهود مراكز وأنشطة من هذا القبيل، لتحسين الظروف التعليمية والثقافية والمعيشية، بما يمكّن عبر تلاقيها من صناعة تيّار اجتماعي وفكري إسلامي في الاتجاه الصحيح، دون الدخول في متاهات صدامات جديدة في المجتمع البوسني التعدّدي.

الإسلام وجيل المستقبل

تهيمن على صناعة القرار في البوسنة والهرسك اليوم، جهات أجنبية عبر الوصاية الدولية، وأحزاب متعدّدة ولدت في رحم الحرب الصربية، ومراكز قوى نفعية صنعها غياب/ تغييب أجهزة سياسية وقانونية فاعلة على أسس دستورية قويمة.

أمّا كيفية صناعة القرار في البوسنة والهرسك مستقبلا فهي رهن بما يصل إليه تكوين فعاليات المجتمع البوسني عبر الجيل الجديد، الذي يضمّ -فيما يضمّ- فريقين، أوّلهما فئة من الواعين بما شهدته البلاد وما يصلح لها، وثانيهما فئة مرشحة للمعرفة والوعي من مواليد البوسنة في سنوات الحرب وما بعدها.

والسؤال عن احتمال أن تنسجم صناعة القرار مستقبلا مع الإسلام عقيدة وقيما ونهجا، مع تثبيت أسباب الاستقرار والسلام والتقدّم ووحدة البلاد في وقت واحد، لا يمكن أن يجد إجابة قاطعة في الوقت الحاضر، لا سيّما وأنّ العوامل الخارجية، من جانب القوى الدولية عموما ومن جانب البلدان الإسلامية عبر حكوماتها وعبر الناشطين خارج إطارها، سيبقى لها تأثيرها بطبيعة الحال.

ويعكف كثير من الباحثين الغربيين منذ سنوات على دراسة الظاهرة الإسلامية في البوسنة والهرسك، وما طرأ عليها وحجم دورها في التأثير على الجوانب السياسية والاجتماعية في البلاد، مثال على ذلك دراسة موجزة تبنّتها جهات عديدة، كمركز الأبحاث للتاريخ العسكري في بوتسدام، التابع للقوات العسكرية الألمانية، والمركز التوثيقي العالمي "دوك ستوكس"، وتؤكّد هذه الدراسة بقلم آرمينا أوميريكا، انتقال التأثير الإسلامي من مفعول التقاليد وأحداث الماضي والتوترات مع اتجاهات "العصرنة"، إلى ما يصنعه التوجيه المباشر اعتمادا على مفعول تحرّك الأحزاب والمال والجماعات المختلفة، وتشير مثلا إلى أنّ حزب الحركة الديمقراطية الذي أسّسه بيجوفيتش، بدأ بالربط ما بين العنصرين القومي والديني في البوسنة والهرسك، إنّما بقي مفعول الإطار العلماني للسياسة الوطنية ظاهرا، وتضيف الدراسة أنّه رغم الأنشطة بتأثير جهات إسلامية من خارج الحدود، وجهاتٍ تطرح الإسلام طرحا علمانيا -كالفيلسوف الراحل آركون- إلاّ أن الوضع الإسلامي الداخلي منضبط بوضوح من خلال دور رئاسة المشيخة الإسلامية، وموقع رئيس العلماء مصطفى جيريش[٤٣].

ولئن انطلقت حصيلة هذه الدراسات من منظور غربي، فإنّها لا تختلف من حيث الجوهر عمّا تقول به النظرة المنهجية عبر البحث العلمي بمنظور إسلامي، ويمكن استخراج صورة عن الوضع الراهن للإسلام في البوسنة والهرسك من خلال حوار مطوّل لكاتب هذه السطور مع الباحث البوسني المسلم أحمد علي بازيش ومن خلال عدد من الدراسات والبحوث التي حصل عليها كاتب هذه السطور منه[٤٤]، واستنادا إلى الدراسات الغربية أيضا يمكن القول إجمالا إنّ المشهد الإسلامي في البوسنة والهرسك يعكس صورة

"بوسنية الهوية، أوروبية الأرضية، تقوم على استيعاب المرحلة السابقة، والبناء لمرحلة مقبلة" وتبدو معالمها الكبرى بإيجاز شديد في المحاور التالية:

١- الجذور الإسلامية في البوسنة والهرسك جذور تاريخية، ضعف تأثيرها في المجتمع عبر الحقب التاريخية الأخيرة، إنّما لا يمكن القول بانقطاعها أو زوال مفعولها بصورة كاملة.

٢- التيار الإسلامي العام في البلاد هو التيار المرتبط بالهيئة الرسمية المسؤولة عن الإسلام في البلاد، والتي تعمل من خلال المدارس والكليات الإسلامية على إعداد الأئمة وتستمدّ جذورها من الوجود الإسلامي التاريخي في البلاد.

٣- ينظر عموم المسلمين البوسنيين لأنفسهم اليوم تحت عناوين "الحداثة الإسلامية" و"الانتماء الأوروبي الإسلامي" و"التقاليد البوسنية الإسلامية"، ويعملون على الجمع بين هذه العناصر وبين متطلبات التعددية، بما يشمل ما يرتبط بعناوين "الحوار" و"التسامح" و"السلم الاجتماعي" و"حرية العقيدة في دولة علمانية"، وهو ما يُطلق عليه بالمنظور الوطني وصف التيار الإسلامي العام.

٤- تراجع مظاهر الصحوة الإسلامية العاطفية المرتبطة بأحداث الحرب، لا تعني تراجعا شاملا على صعيد الشبيبة، ولا تعني اضمحلال ما رسّخته من وعي بالانتماء الديني الإسلامي مع ما يمكن أن يترتّب على ذلك من مراجعات عقدية وفكرية وسلوكية في اتجاه إسلامي قويم.

٥- المؤثرات الخارجية من منطلق إسلامي، كانت رسمية أثناء الحرب، عبر ما ركّزت عليه جهود بعض البلدان، وفي مقدمتها السعودية وإيران وتركيا، وحملت بعد الحرب ما انتشر وصفه بالاتجاهات الوهابية والسلفية وسواها عبر أنشطة مختلفة، وفي الحالتين كان التركيز على جوانب عقدية وإغاثة إنسانية، بالإضافة إلى ترميم المساجد ومنشآت إسلامية أخرى.

٦- نشأ في هذا الإطار وبتأثير "المجاهدين العرب" اتجاه يطرح الإسلام بمنظور سياسي وأمني، علاوة على الجوانب التشريعية التي تركّز على "الأحوال المدنية"، إنّما انحسر مفعول هذا التيار وانحسرت معه أيضا صيغ الدعوة التي حملت عناوين الوهابية والسلفية، نتيجة الضغوط المضادّة المضاعفة التي شملتها بعد الحرب.

٧- لا يغيب عن هذا المشهد وجود جمعيات متشدّدة، تذكر الدراسات المشار إليها بعضها، مثل جمعيات "الشباب الإسلامي" و"الصف" وغيرها، ووجود "الطرق الصوفية" البوسنية النشأة، مع التأثّر تاريخيا بمصادر صوفية تركيّة، كما لا يغيب وجود وسائل عديدة لنشر هذه الدعوات، بما فيها وسائل إعلامية محدودة الانتشار.

٨- من حصيلة الأنشطة الإسلامية ما تشهده المساجد والمدارس والكليات الإسلامية، وإعداد ألوف الأئمة، وتخرّج مئات الطلبة، ونشوء جمعيات نسائية وثقافية، وبعض روابط المجتمع المدني، ومدارس شيعية الاتجاه، ومدارس لتعليم القرآن الكريم.

إن مستقبل البوسنة والهرسك إسلاميا مرتبط بنتيجة "جولة ما بعد الحرب" التي غابت فيها جبهات عسكرية متواجهة، وحلّت مكانها "جبهات" أخرى، استطاع بعضها أن يحقق أهدافه مدعوما بموازين القوة التي صنعتها الحرب وصنعها التدخل الدولي فيها، وغاب بعضها الآخر، أو اضمحلّت جهوده ذاتيا أو بسبب حملة مضادّة استغلّت عنوان "الحرب على الإرهاب" لتغييبه عن ساحة البلقان عموما، بينما بدأت تظهر "جبهة" أخرى –إذا صحّ هذا الوصف– تتكوّن داخل المجتمع البوسني المسلم، وقد تتمكّن من الإسهام إسهاما كبيرا في صناعة مستقبله.

وإن جهود التأثير الخارجي إسلاميا على المشهد الإسلامي الداخلي في البوسنة والهرسك، يجب أن تراعي علاوة على ما سبق ذكره:

١– الشعب البوشناقي المسلم شعب عريق في تاريخه، معتزّ بنفسه، ولا يصلح معه أسلوب الدعوة الذي يظهر الناشطون من خلاله بمظهر التعليم والتلقين، إنّما ينبغي التركيز على تبادل المعلومات والخبرات، وتحقيق الفوائد المتبادلة.

٢– يلتقي المسلمون الأوروبيون مع عموم المسلمين على العقيدة والعبادات والسلوك، وعلى الكليات الإسلامية الكبرى، ويفترقون –كما هو الحال مع عموم الشعوب المسلمة– على صعيد الظروف المكانية والزمانية ونوعية الاحتياجات المرتبطة بهذه الظروف، فلا ينبغي طرح "وصفات جاهزة" ربما تصلح للمنطقة الإسلامية الصادرة عنها ولا تصلح لواقع المسلمين في مناطق أخرى.

٣– لا ينبني مستقبل الإسلام في البوسنة والهرسك، وفي البلقان عموما، على أسس عاطفية وحماسية انطلاقا من رؤى تاريخية أو تصوّرات فردية وتصوّرات جماعات ومذاهب إسلامية، إنّما ينبني على أساس ما يتكون من اقتناعات ورؤى محلية لدى أهل المنطقة، تنبثق عن تقديرات ودراسات منهجية، وعن معرفة مباشرة بواقع المعطيات والإمكانات المحلية، وسبل توظيفها لتحقيق الأهداف المشروعة.

٤– البوسنة والهرسك والبلقان عموما منطقة نموذجية من حيث الاحتكاك المباشر بين المسلمين وسواهم على صعيد عالمي، ويتطلّب التعامل معها تأكيد ما يطرحه الإسلام على الصعيد البشري العالمي المشترك، إلى جانب ما يطرحه لمن يؤمن به دينا ويلتزمه نهجا وتطبيقا.

٥– قضية مستقبل المسلمين في البوسنة والهرسك وفي البلقان عموما، لا تنفصل في جوهرها عن جانبين أساسيين بالمنظور الإسلامي، أوّلهما الصيغة الإسلامية التي تنطلق من ثوابت الإسلام وكلياته الكبرى وتتفاعل مع معطيات العالم والعصر، وثانيهما الأرضية المشتركة التي يطرحها الإسلام على صعيد الأسرة البشرية، مما لا يقف عند حدود المبادئ والشعارات من انفتاح وتسامح وحوار، إنّما يتطلب في الوقت نفسه طرحا منهجيا حضاريا شاملا لمختلف الاحتياجات البشرية في العالم المعاصر.

٦– لا يوجد ما يستدعي "التشاؤم" بشأن مستقبل الإسلام والمسلمين في البوسنة والهرسك وعموم البلقان وأوروبا، إنّما لا يستند "التفاؤل" إلى مجرّد الاعتقاد اليقيني بأنّ الإسلام ظاهر لا محالة بوعد ربّاني، بل

يستند في الوقت نفسه إلى عناصر مشهودة في واقع جيل المستقبل، تؤكّد قدرته على تحقيق الأهداف الإسلامية والإنسانية المشروعة، وتكشف عن مسيرته على طريق تأمين الأسباب الموضوعية لذلك، عقيدة وعلما ووعيا وتخطيطا وعملا، وهذا بالذات ما يتطلّب الارتفاع إلى مستوى احتياجات هذا الجيل، والنأي عن طرح ما يسبّب الانقسامات تحت عناوين تعدّد الاجتهادات، ففي حقبة النهوض والبناء، لاغنى عن الاكتفاء بعنوان "الإسلام" الجامع لسائر الأطراف والاجتهادات دون تمييز.

والله من وراء القصد، وله الحمد من قبل ومن بعد.

الهوامش:

انطباعات زائر

١- ميلوراد إيفانوفيتش:"تسيبرينيتسا، جراح لم تندمل"، صحيفة شتاندارد النمساوية، ٢٠١٠/٩/٧م.
Milorad Ivanovic: "Srebrenica: Die Wunden sind noch nicht verheilt", Der Standard, 07.09.2010
٢- الصحفية ميريانا بابيش: "شرخ في مشهد جميل"، موقع "فرايتاج" الشبكي، ٢٠١٠/٧/٣١م.
Marijana Babic: Riss in der Idylle, 31.07.2010
http://www.freitag.de/politik/1030-riss-in-der-idylle

أطياف من التاريخ

٣- د. أحمد عبد الكريم نجيب، "البوسنة والهرسك دراسة عامة"، نسخة شبكية طبق الأصل المطبوع في قسم "دار المعرفة: من موقع "كلمات" الشبكي:

http://www.kl28.com/knol3/?p=view&book=8144

٤- أحمد علي بازيش: "صور العثمانيين في النص التاريخي للبوسنة والهرسك"، ص ٢٢.
Slightly edited version published as Ahmet Alibašic, "Images of the Ottomans in History textbooks in Bosnia and Herzegovina", Islam Arastirmalari Dergisi (Turkish Journal of Islamic Studies), no. 17 (2007), pp. 103-137.
٥- عبد الباقي خليفة، "التحولات الديمغرافية في البوسنة بعد الحرب"، موقع "سليمان الماجد".
http://www.salmajed.com/node/133
٦- أحمد علي بازيش وعاصم تسوبشيفيش: "التعليم في البوسنة والهرسك"، كلية الدراسات الإسلامية في سراييفو:
Ahmet Alibasic and Asim Zubcevic: Islamic Education in Bosnia and Herzegovina
٧- تُذكر هذه الأرقام والنسب في مصادر عديدة، معظمها نقلا عن مركز الدراسات والتوثيق البوسني في سراييفو، والتفاصيل في الموقع البوسني "Nezavisne":
http://www.nezavisne.com/stampano-izdanje/dogadjaji/U-BiH-stradalo-97207-ljudi-11059.html
٨- "لعنة دايتون"، مجلة دير شبيجل الألمانية، العدد ٢٠٠٦/٤٥م، ص ١٣٤:
Der Fluch von Dayton, Artikel im „Spiegel“ Nr. 45/2006, S. 134
٩- "تاديوش مازوفيشكي/ Tadeusz Mazowieck" أديب وسياسي بولندي، شارك في حركة "التضامن" ضد الشيوعية، وشغل منصب رئيس وزراء بولندا أواخر حقبة الحرب الباردة، وتولّى منصب مبعوث الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في البوسنة والهرسك أثناء الحرب، واستقال من منصبه عقب المجازر التي تعرّض لها المسلمون في تسيبرينيتسا احتجاجا على مماطلة القوى الدولية في التحرّك لمواجهة الجرائم الصربية، واشتهر "تقرير مازوفيشكي" الرسمي حول الوضع بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٤م، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي التابع لهيئة الأمم المتحدة:
http://www.unhchr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/c0a6cfd5274508fd802567900036da9a?Opendocument
١٠- انظر في موقع منظمة العفو الدولية الشبكي (من تاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠م):
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/report/women-raped-during-bosnia-and-herzegovina-conflict-still-waiting-justice-

مخطط دايتون

١١- استقلت البوسنة والهرسك فأصبحت دولة قائمة بذاتها "من جديد" بتاريخ ١٩٩٢/٣/١م، إنّما سبقت الإشارة إلى ميلادها التاريخي الأول في صيغة كيان قائم بذاته في ١١٨٩/٨/٢٩م، وفي صيغة مملكة في ١٣٧٧/١٠/٢٦م، وبدأ

الحكم العثماني لها عام ١٤٦٣م، وسيطرت الامبراطورية النمساوية المجرية عليها عام ١٨٧٨م، ثم أصبحت جزءا من الاتحاد اليوغوسلافي عام ١٩٣٨م، الذي سبق تأسيسه كمملكة تضمّ صربيا وكروآتيا وسلوفينيا في عام ١٩١٨م.

١٢- يمكن الاطلاع على النص الإنجليزي الأصلي لـ"اتفاقية دايتون" في موقع المندوب السامي للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على العنوان الشبكي:

http://www.ohr.int/dpa/default.asp?content_id=380

١٣- مارسيل شتوسّل: "إحلال الديمقراطية المتحجّر في البوسنة والهرسك"، صحيفة نويه تسوريخر السويسرية، ٢٠٠١/١٢/٢٤م:

Marcel Stoessel: "Harzende Demokratisierung in Bosnien und Herzegowina", Neue Züricher Zeitung, 24.02.2001.

من دراسة له لمعهد (Institut de hautes études internationales) في جنيف حول دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوضاع البوسنة والهرسك.

١٤- كارولين هورنشتاين توميش: "البوسنة والهرسك ١٠ أعوام بعد دايتون – الطريق الوعر من دولة "مُقعَدة" إلى دولة تحمل نفسها بنفسها"، إصدار مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٥/١٢/١٢م

Caroline Hornstein Tomic: "Bosnien und Herzegowina zehn Jahre nach Dayton - Der steinige Weg vom „verhinderten“ zum selbsttragenden Staat", Hrsg.: Konrad-Adenauer-Stiftung e.V., 12.12.2005.

١٥- البوسنة والهرسك.. سلام هش قائم على الأشلاء، موقع روسيا اليوم، ٢٠١٠/٧/١٠م

http://www.rtarabic.com/prg_circle_light/50737

١٦- فيردان ديهيش: "بين الحرب والأزمات والوصاية والأَوْربة- حصيلة تكوين الدولة في البوسنة والهرسك بعد ثماني سنوات من دايتون"، معهد العلوم السياسية في فيينا:

Verdan Dzihic: "Zwischen Krieg, Krisen, Protektortat und Europäisierung. Eine Bilanz von Nation-Building in Bosnien Herzegowina acht Jahre nach Dayton", Institut für Politikwissenschaften, Wien
http://www.ihs.ac.at/powi04/papers/AG%20transformationsprozesse/Dzihic_Vedran.pdf

١٧- فرانسيسكا بومّر: "مقارنة بين كروآتيا والبوسنة والهرسك حول التلاؤم مع الاتحاد الأوروبي"، دار نشر نوس، ٢٠٠٨م.

Franziska Pommer: "Vergleich der EU-Tauglichkeit von Kroatien und Bosnien-Herzegowina", Noos Verlag, 2008.

١٨- ماريو يوريشيفيش: "البوسنة والهرسك على طريق دايتون إلى الاتحاد الأوروبي"، دار نشر فاو-دي-إم، ٢٠٠٨م

Mario Juricevic: "Bosnien-Herzegowina auf dem Weg von Dayton in dieEuropäische Union". VDM Verlag, 2008

١٩- د. فريدران ديهيش: "السياسة العرقية في البوسنة والهرسك – الدولة والمجتمع في أزمة"، المجلد الثاني في سلسلة "رؤى حول اندماج جنوب شرق أوروبا، دار نشر نوموس، ٢٠١٠م.

Vedran Dzihic: "Ethnopolitik in Bosnien-Herzegowina: Staat und Gesellschaft in der Krise" - Southeast European Integration Perspectives, Band 2- Nomos Verlag, 2010

٢٠- نُشر التقرير يوم ٢٠١٠/٧/١٩م، انظر موقع المحطة:

http://arabic.euronews.net/2010/07/09/life-after-the-dayton-peace-accord/

٢١- إيريك راتفيلدر: "ضد تقاليد التسامح"، صحيفة "تاجس تسايتونج" الألمانية، ٢٠٢٠/١٠/٥م

Erich Rathfelder: "Gegen die Tradition der Toleranz ", Tageszeitung, 05.10.2002.

ومن المعلومات المذكورة في هذه الفقرة ما حصل عليه الكاتب عبر الحوارات التي أجراها في سراييفو، وتشهد على صحتها أحداث شبه يومية عمّا يحول الوضع الدستوري الشاذ دون تمريره من قرارات حكومية، ممّا شلّ أعمال الحكومة ومجلس الرئاسة الثلاثي، ورفع نسبة ما يتقرّر عن طريق مراسيم المندوب السامي للأمم المتحدة.

٢٢- بيتر مونش: "منفردا ضدّ حلف شمال الأطلسي"، مجلة "زود دويتشه" الألمانية، ٢٠٠٨/٧/٢٢م، ص ٣.

Peter Münich: "Allein gegen die NATO", Süddeutsche Magazin, 22.07.2008.

أرقام ومؤشرات

٢٣- اعتمدت المعلومات الواردة في جداول هذا الفصل على عدة مصادر، سبق ذكر بعضها حول المعلومات التاريخية، وفي مقدّمتها حول المعلومات الأساسية الأخرى:

- الكتاب الإحصائي السنوي للمسلمين في أوروبا/ فصل البوسنة والهرسك

Editor in Chief Joergen S. Nielsen: Yearbook of Muslims in Europe-Volume 1, Brillverlag, Ledien and Boston, 2009

- الموقع الشبكي الرسمي لوزارة الخارجية الألمانية في برلين:

HTTP://WWW.AUSWAERTIGES-AMT.DE/DIPLO/DE/LAENDERINFORMATIONEN/BOSNIENUNDHERZEGOWINA/WIRTSCHAFT.HTML

- موقع مؤسسة "نظرة شاملة لأوروبا":

http://www.europa-auf-einen-blick.de

٢٤- الموقع الشبكي الرسمي لوزارة الخارجية الألمانية في برلين/ اقتصاد البوسنة والهرسك:

HTTP://WWW.AUSWAERTIGES-AMT.DE/DIPLO/DE/LAENDERINFORMATIONEN/BOSNIENUNDHERZEGOWINA/WIRTSCHAFT.HTML

٢٥- المصدر السابق.

٢٦- رابطة اقتصاد الغابات والأخشاب/ النمسا، معلومات أساسية على الموقع الشبكي وفي دراسة تفصيلية تابعة له:

HTTP://WWW.ZUKUNFTSREGION.ORG/DESKTOPDEFAULT.ASPX/TABID-1185 /
HTTP://WWW.ZUKUNFTSREGION.ORG/PORTALDATA/6/RESOURCES/HOLZ_HOLZPRODUKTE_IN_BOSNIEN.PDF

٢٧- الأرقام التفصيلية حول الاستثمارات منشورة على نطاق واسع، ويمكن الرجوع إليها في الإصدارة العربية/ ويكيبيديا، تحت عنوان: البوسنة والهرسك.

٢٨- التعليم في أوروبا-المركز الأوروبي لشؤون التربية:

http://www.lecee.eu/index.php?id=92

٢٩- الموقع الشبكي الرسمي لوزارة الخارجية الألمانية في برلين/ السياسة التعليمية في البوسنة والهرسك:

http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/de/Laenderinformationen/BosnienUndHerzegowina/Kultur-UndBildungspolitik.html

٣٠- اعتمدت المعلومات الواردة في هذه الفقرة على دراسةٍ حصل عليها الكاتب من مؤلّفها، وسبقت الإشارة إليها في الهامش رقم ٤.

٣١- إيريك راتفيلدر: "سراييفو نقطة الملتقى"، دار نشر هانس شيلر، ٢٠٠٦م:

Erich Rathfelder: "Schnittpunkt Sarajevo", Hans Schniler Verlag, 2006

٣٢- مقابلة مع إذاعة "دويتشلاند راديو" يوم ٢٠٠٦/٦/١٥م، والنص منشور على موقع الإذاعة:

http://www.dradio.de/dkultur/sendungen/thema/510939/

٣٣- من عناوين بعض هذه الكتب: (١) "دون شهود: جرائم الحرب في البلقان أمام المحكمة"، (٢) "البوسنة والهرسك: بلد طواه النسيان"، (٣) "الهدوء ضجيج: رحلة عبر البوسنة".

٣٤- آرمينا أوميريكا: "الحكم والإسلام والتميز القومي في البلقان في القرنين الميلاديين ٢٠ و٢١"، ص ١٣٣، دراسة علمية للباحثة، "مركز البحوث التاريخية العسكرية" في بوتسدام بألمانيا، النسخة الألكترونية:

http://www.mgfa-potsdam.de/html/einsatzunterstuetzung/downloads/meubihii13.pdf?PHPSESSID=92bb8

نظرة استشرافية

٣٥- هانس شنيلر: "الوضع القانوني لدولة البوسنة والهرسك (١٨٩٢)، دار نشر كيسينجر بوب، ٢٠٠٩م.

Die Staatsrechtliche Stellung Von Bosnien Und Der Herzogowina (1892) / Schneller, Hans, Jr., Kessinger Pub Co/ 2009

ساندا علي ياجيش: "تطور البوسنة والهرسك بمنظور القانون الدولي–من العصر الوسيط غلى العصر الحاضر"، دار نشر فاو دي إم، ٢٠١٠م.

Sanda Alijagic: " **Die staatsrechtliche Entwicklung Bosnien-Herzegowinas**-vom Mittelalter bis in die Gegenwart / VDM Verlag/ 2010.

٣٦- ماريو يورشيفيش: "إصلاحات النظام السياسي في البوسنة والهرسك–تطور الهياكل السياسية بعد دايتون بمنظور خاص للإشكالية الدستورية"، دار نشر جرين، ٢٠١٠م.

Mario Juricevic: "Reformen des politischen Systems in Bosnien und Herzegowina- Die Entwicklung der politischen Strukturen nach Dayton, unter besonderer Berücksichtigung der Verfassungsproblematik/ Grin Verlag/ 2010.

٣٧- كريستيان توريكي: "ترسيخ السلام في البوسنة والهرسك"، دار نشر جرين، ٢٠١٠م

Christian Töreki: "Friedenskonsolidierung in Bosnien-Herzegowina"/ Grin Verlag/ 2010.

٣٨- د. مارتينا فيشر: "البوسنة والهرسك"، المؤسسة الاتحادية للتوعية السياسية في برلين، ٢٠١٠/١/١٩م.

Dr. Martina Fischer: "Bosnien Herzogewina", Bundeszentrale für Politisce Bildung, Berlin; 19.01.2010:
http://www.bpb.de/themen/OP9DKO,0,0,BosnienHerzegowina.html

٣٩- تورستن جروميس وبيرنهارد مولتمان وبرونو شوخ: "تجارب الديمقراطية في مجتمعات ما بعد الحرب، البوسنة والهرسك، وإيرلندا الشمالية، وكوسوفا"، مركز هسّن لبحوث السلام والأزمات، دراسة مقارنة، ٢٠٠٤م، ص ١١ وحصيلة الدراسة ص ٣٨.

Thorsten Gromes/Bernhard Moltmann/Bruno Schoch: Demokratie-Experimente in Nachbürgerkriegsgesellschaften - Bosnien und Herzegowina, Nordirland und Kosovo im Vergleich, Hessische Stiftung Friedens- und Konfliktforschung, 2004.

٤٠- ماركو فينتر: "هل يتهدّد الانفجار البوسنة والهرسك؟"، نويس دويتشلاند، ٢٠٠٧/١١/٢١م

Marko Winter: "Droht Bosnien zu explodieren?", Neues Deutschland, 21.11.2007

٤١- ماركو فينتر: "البوسنة والهرسك في طريق مسدودة"، نويس دويتشلاند، ٢٠٠٨/١٠/٢٣م.

Marko Winter: "Bosnien-Herzegowina in der Sackgasse", Neues Deutschland, 23.10.2008

٤٢- الموقع الشبكي لمركز نحلة الإسلامي النسائي البوسني/ الغصدارة الإنجليزية:
http://english.nahla.ba

٤٣- آرمينا أوميريكا: "الإسلام حول أهمية الجماعات الدينية" في إطار ملف شامل من إصدار مركز الأبحاث للتاريخ العسكري، بوتسدام، ٢٠٠٧م.
http://www.mgfa-potsdam.de/html/einsatzunterstuetzung/downloads/meubosnienweb.pdf

٤٤- من هذه الدراسات:

- أحمد علي بازيش: "العولمة ومفعولها في تطبيقات المسلمين"، كلية الدراسات الحكومية، جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٥م.

Ahmet Alibasic: "Globalisation and Its Impact on Bosnian Muslims practices", Institute of Governmental Studies - University of California, 2005

- أحمد علي بازيش: "الإسلام بين التقاليد والتجديد في البوسنة والهرسك"، ورقة عمل لبرامج الأمن الدولي، سراييفو، ٢٠٠٣م.

Ahmet Alibasic: "Traditional and Reformist Islam in Bosnia and Herzegovina", Cambridge Programme for Security in International Society, Sarajevo, 2003

ودراسات أخرى سبق التنويه بها.

قائمة المصادر والمراجع:

كتب ودراسات:

١- آرمينا أوميريكا (Armina Omerika)

- Der Islam – zur Bedeutung der Religionsgemeinschaften, in: "Wegweiser zur Geschichte - Bosnien und Herzogewina", Militärgeschichtliches Forschungsamt, Potsdam, 2007

٢- د. أحمد عبد الكريم نجيب

"البوسنة والهرسك دراسة عامة"، دار المعرفة/ موقع كلمات.

http://www.kl28.com/knol3/?p=view&book=8144

٣- أحمد علي بازيش (Ahmet Alibasic)

- "Images of the Ottomans in History textbooks in Bosnia and Herzegovina", *Islam Arastirmalari Dergisi* (*Turkish Journal of Islamic Studies*), no. 17 (2007).

- "Globalisation and Its Impact on Bosnian Muslims practices", Institute of Governmental Studies - University of California, 2005

- "Traditional and Reformist Islam in Bosnia and Herzegovina", Cambridge Programme for Security in International Society, Sarajevo, 2003

٤- أحمد علي بازيش وعاصم تسوبشيفيش (Ahmet Alibasic and Asim Zubcevic)

-"Islamic Education in Bosnia and Herzegovina"

٥- إيريك راتفيلدر (Erich Rathfelder)

- "Schnittpunkt Sarajevo", Hans Schniler Verlag, 2006

-"Gegen die Tradition der Toleranz ", Tageszeitung, 05.10.2002

٦- تورستن جروميس وبيرنهارد مولتمان وبرونو شوخ (Thorsten Gromes/Bernhard Moltmann/Bruno Schoch)

- Demokratie-Experimente in Nachbürgerkriegsgesellschaften - Bosnien und Herzegowina, Nordirland und Kosovo im Vergleich, Hessische Stiftung Friedens- und Konfliktforschung, 2004.

٧- ساندا علي ياجيش (Sanda Alijagic)

- "**Die staatsrechtliche Entwicklung Bosnien-Herzegowinas**-vom Mittelalter bis in die Gegenwart / VDM Verlag/ 2010.

٨- فرانسيسكا بومّر (Franziska Pommer)

- "Vergleich der EU-Tauglichkeit von Kroatien und Bosnien-Herzegowina", Noos Verlag, 2008.

٩- فيردان ديهيش (Verdan Dzihic)

- "Zwischen Krieg, Krisen, Protektortat und Europäisierung. Eine Bilanz von Nation-Building in Bosnien Herzegowina acht Jahre nach Dayton", Institut für Politikwissenschaften, Wien

- "Ethnopolitik in Bosnien-Herzegowina: Staat und Gesellschaft in der Krise" - Southeast European Integration Perspectives, Band 2- Nomos Verlag, 2010

١٠- كارولين هورنشتاين توميش (Caroline Hornstein Tomic)

- "Bosnien und Herzegowina zehn Jahre nach Dayton - Der steinige Weg vom „verhinderten“ zum selbsttragenden Staat", Hrsg.: Konrad-Adenauer-Stiftung e.V., 2005.

١١- كريستيان توريكي (Christian Töreki)

- "Friedenskonsolidierung in Bosnien-Herzegowina"/ Grin Verlag/ 2010.

١٢- د. مارتينا فيشر (Dr. Martina Fischer)

: "Bosnien Herzogewina", Bundeszentrale für Politisce Bildung, Berlin; 19.01.2010

١٣- ماريو يورشيفيش (Mario Juricevic)

- "Reformen des politischen Systems in Bosnien und Herzegowina- Die Entwicklung der politischen Strukturen nach Dayton, unter besonderer Berücksichtigung der Verfassungsproblematik/ Grin Verlag/ 2010.
- "Bosnien-Herzegowina auf dem Weg von Dayton in dieEuropäische Union". VDM Verlag, 2008

١٤- هانس شنيلر (Hans Schneller)

Die Staatsrechtliche Stellung Von Bosnien Und Der Herzogowina (1892) /Kessinger Pub Co/ 2009

١٥- الكتاب الإحصائي السنوي للمسلمين في أوروبا/ فصل البوسنة والهرسك

Editor in Chief Joergen S. Nielsen: Yearbook of Muslims in Europe-Volume 1, Brillverlag, Ledien and Boston, 2009

مواقع هيئات رسمية ومدنية

١- مركز الدراسات والتوثيق البوسني في سراييفو: http://www.idc.org.ba

٢- مركز نحلة النسائي الإسلامي-سراييفو: http://english.nahla.ba

٣- المندوب السامي للأمم المتحدة في سراييفو: http://www.ohr.int

٤- مفوضية شؤون اللاجئين/ الأمم المتحدة: http://www.unhchr.ch

٥- المركز الأوروبي لشؤون التربية: http://www.lecee.eu

٦- مؤسسة نظرة شاملة لأوروبا: http://www.europa-auf-einen-blick.de

٧- رابطة اقتصاد الغابات والأخشاب: HTTP://WWW.ZUKUNFTSREGION.ORG

٨- منظمة العفو الدولية: http://www.amnesty.org

٩- وزارة الخارجية الألمانية: http://www.auswaertiges-amt.de

صحف ومواقع شبكية إعلامية:

Der Standard, Wien
Neue Züricher Zeitung, Zürich
Süddeutsche Magazin, München
Der Spiegel, Hamburg
Tageszeitung, Berlin
Neuesdeutschland.de
Freitag.de
Salmmajed.com
Rtarabic.com
Euronews.net
Dradio.de